بحث أوجه التعاون بين جمعية البنوك وصندوق تنمية المهارات

البنك التجاري اليمني ينفذ دورة تدريبية حول برنامج مكافحة الاحتيال وحماية العميل

البنوك وتحديات المستقبل

المصارف

YBA
جمعية البنوك اليمنية
Yemen Banks Association

Al-Masarif

نوفمبر 2024 | العدد (36)

www.yemen-yba.com

مجلة شهرية - تصدر عن جمعية البنوك اليمنية - تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
A Monthly magazine - issued by Yemen Banks Association- Concerned with economic, financial and banking aspects

الملتقى الثاني لمكافحة الجرائم المالية في ظل التحول الرقمي..

البحث عن حلول بحجم المخاطر

Shamil Bank of Yemen & Bahrain
بنك اليمن والخليج Yemen Gulf Bank
شمول Yemen Microfinance Network
Islamic Insurance
YKB
IBY
CAC BANK
بنك التضامن Tadhamon Bank

لمتابعة صفحاتنا على مواقـــع
التواصل الإجتماعي امسح الكود

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen

بنك كل اليمنيين

NBYBank NBYBank.YE 01/570885 www.nby.com.ye

النظام المصرفي الأول في عالم التمويل الإسلامي

البنوك التقليدية والإسلامية

النظام المصرفي لبنوك التمويل الأصغر

البنوك الرقمية

ITS

EthixNG

Next Generation

THE NEW WAY OF BANKING

رواد الخدمات المصرفية الرقمية والإسلامية

توفر شركة ITS حلولاً تكنولوجية مقدمة للبنوك والمؤسسات المالية والشركات

وكلاء شركة ITS في اليمن

شبكة اليمن للتمويل الأصغر

Yemen Microfinance Network

المصارف
Al-Masarif

العدد (36) | نوفمبر 2024

مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
تصدر كل شهرين مؤقتاً

www.yemen-yba.com

الجمهورية اليمنية- صنعاء
شارع الزبيري- عمارة بنك قطر- أمام البنك العربي
تلفون: ٥٧٠٠٨٨/٩ -٠١ فاكس: ٢٤٢٣٠٥-٠١
ص.ب: (١١٣١٨) صنعاء

المشـرف العـام- رئيس التحرير
محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة
مديـر التحريـر
فؤاد أحمد يحيى
عضو هيئة التحريـر
قائد رمادة
العلاقـات العامـة
عبدالحميد المطري
الإخـراج الفني والتنفيـذ
سلطان الصالحي
البريـد الإلكترونـي
ybanet@yemen-yba.com
الإعـلانات
يتم الاتفاق بشأنها مع هيئة التحرير
المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

علي حنينة: التحول الرقمي والشمول المالي ضرورة حتميّة ومسؤولية وطنية

توفيق حنيش يكتب: الراجحي والكريمي

لقاء بين جمعية البنوك اليمنية ومؤسسة ضمان الودائع المصرفية

البنك الأهلي ينفذ برنامجًا تدريبيًا لتأهيل موظفيه في مختلف المجالات المصرفية

مصرف اليمن البحرين الشامل يفتتح فرعه الجديد في منطقة الحوبان بمحافظة تعز

كاك بنك يختتم برنامجًا تدريبيًا في مجال تطوير وإدارة مركز البيانات

كتابات

علي هادي 20
نبيل حُميد 28
معين العراسي 36
أسامة الشوخي 32

مفتتح

محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية

البنـوك وتحديـات المستقبـل

يمر عالمنا اليوم بثورة تكنولوجية هائلة وتطورات سريعة في مختلف المجالات، صاحبتها تطورات متسارعة في العمل وأنظمته، عملت على زيادة الإنتاجية وتحسين الخدمات وتقديمها للمستهلك النهائي بجودة أفضل وتكلفة أقل.

والسوق المالية والمصرفية ليست استثناء من ذلك، فقد ساهمت ثورة التكنولوجيا في تطوير أنظمة معلوماتية حديثة وساعدت على تطوير منتجات جديدة ومتنوعة، كما عملت على اختصار الوقت وتحسين جودة الخدمة المقدمة للمتعاملين، وأصبحت التكنولوجيا مكونا محوريا في الخدمة المقدمة للمتعاملين.

كما أن التطورات السريعة في تكنولوجيا الاتصالات قد ساعدت على اختصار المسافات وتوثيق الترابط بين أسواق المال في مختلف أرجاء المعمورة، وأصبحت المصارف قادرة على تنفيذ تعاملاتها في مختلف الأسواق من مراكز عملها على مدار الساعة، دون حاجة إلى التنقل أو الانتظار.

وتلعب التكنولوجيا دورا محوريا في تشكيل العمل المصرفي في المستقبل، وفي سبيل تحقيق مراكز تنافسية مرموقة، صار لزاما على المصارف أن توظف وسائل التكنولوجيا الحديثة في تطوير خدماتها، ورفع مستوى جودتها، وتحقيق النمو المستدام لأنشطتها.

ولا شك أن البنوك اليمنية، التي عانت من مصاعب جمة خلال السنوات القليلة الماضية، ستجد نفسها بعد انفراج الأزمة أمام تحديات جديدة في سعيها للحاق بركب التحديث الذي طرأ على وسائل العمل وآلياته في الأسواق المالية العالمية .

ولكي يسهل عليها الاندماج في السوق العالمي وحجز موقع لها على الخارطة العالمية للنشاط المصرفي يمكنها من التعامل مع مراسليها بلغة مفهومة، عليها أن تقطع المسافات وتتغلب على الكثير من الصعاب ، ويتطلب ذلك استثمارات سخية في وسائل التكنولوجيا الحديثة، وبرامج مكثفة للتأهيل وتطوير المهارات.

ولا يتوجب على المصارف الانتظار إلى أن تنفرج الأزمة وتستقر الأوضاع لتشرع في عملية التحديث والتطوير، بل إن المرحلة الحالية التي انخفض فيها حجم النشاط المالي والمصرفي، وخفت الأعباء الملقاة على كاهل القيادات المصرفية، وصار لدى تلك القيادات الوقت الكافي لوضع خطط التحديث والإشراف على تنفيذها، قد تكون هي الفترة الملائمة لتنفيذ برامج التدريب والتأهيل المكثفة في الوسائل الحديثة للعمل المصرفي والتعامل مع الأنظمة المعلوماتية الحديثة، بما يساعد الكادر المصرفي على الإلمام بالإمكانات المتاحة في التكنولوجيا الحديثة لتطوير الخدمات المصرفية ويؤهلهم للتعامل مع متطلبات المرحلة القادمة، وإذا كانت هنالك أسباب موضوعية تحول دون توظيف الاستثمار الكافي في الأنظمة ووسائل العمل الحديثة خلال هذه المرحلة، فليس هنالك ما يحول دون المبادرة بتنفيذ برامج تأهيل وتدريب مكثفة لرفع مستوى المهارات في القطاع وإعدادها للتعامل مع التحديات المستقبلية المتوقعة.

بحث أوجه التعاون بين جمعية البنوك وصندوق تنمية المهارات

ناقش اجتماع عقد بصنعاء جوانب التعاون بين جمعية البنوك وصندوق تنمية المهارات في مجال التدريب .

واستعرض الاجتماع الذي ضم القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك محمود قايد ناجي والمدير التنفيذي لصندوق تنمية المهارات علي القاسمي عددا من المواضيع المتعلقة بالدورات والبرامج التدريبية المقدمة من الصندوق للبنوك والمصارف.

وأقر الاجتماع عقد لقاءات دورية بهدف معالجة أية معوقات أو إشكالات وطرح أية تصورات من شأنها تجويد العملية التدريبية.

وخلال الاجتماع بحضور نائب المدير التنفيذي للصندوق عبدالصبور المحبشي ومدراء التدريب بالبنوك أكد المدير التنفيذي لصندوق تنمية المهارات حرص الصندوق على تعزيز العلاقة بين الصندوق وقطاع البنوك والمصارف كونه يمثل شريحة هامة من المساهمين في الصندوق.

وأشار إلى أن تمويل الصندوق للبرامج التدريبية في مختلف المجالات يهدف لتلبية الاحتياجات التدريبية ورفع كفاءة وإنتاجية العاملين في البنوك ومساعدتها على مواكبة التطورات المتلاحقة في هذا القطاع الهام تحقيقا للمصلحة العامة.

وشدد على ضرورة أن تكون طلبات التدريب المقدمة إلى الصندوق من البنوك ضمن خطط سنوية منظمة وبما يساعد على وضع الترتيبات المناسبة لتحقيق تلك الاحتياجات ويضمن الفائدة المرجوة من العملية التدريبية.

من جهته أشار القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك إلى أن هذا الاجتماع يأتي لمناقشة المعوقات والإشكاليات التي تواجه العملية التدريبية وتقريب وجهات النظر بين جميع الأطراف..

وأشاد بالدور الذي يقوم به الصندوق تجاه تدريب وتأهيل كوادر البنوك في مختلف المجالات.

كما استمع الاجتماع إلى مداخلات مدراء التدريب في البنوك والمسؤولين في الصندوق حول عدد من المسائل المتعلقة بالعملية التدريبية.

لقاء بين جمعية البنوك اليمنية ومؤسسة ضمان الودائع المصرفية

عقد بصنعاء لقاء ضم القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك محمود قايد ناجي والمدير التنفيذي لمؤسسة ضمان الودائع المصرفية سامي السياغي.

ناقش اللقاء بحضور أعضاء مجلس إدارة البنوك جوانب التنسيق والتعاون بين الجمعية والمؤسسة..

وفي اللقاء استعرض القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك أهم التحديات التي تتعرض لها البنوك في الوقت الراهن.. لافتا إلى أهمية قيام المؤسسة بواجبها في هذا المجال.

وأشار إلى أن البنوك تمر بصعوبات متعددة ناتجة عن الانقسام المالي وما نتج عن نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن.

من جهته أشار المدير التنفيذي لمؤسسة ضمان الودائع المصرفية سامي السياغي إلى أهمية عقد مثل هذه اللقاءات واستمرارها بين الجانبين.

ولفت إلى أن مجلس إدارة المؤسسة رفع مقترحا لرئاسة الوزراء تضمن المطالبة بإعادة هيكلة المؤسسة وآلية عملها ورفع نسبة الاحتياطي إلى نسبة 6% بدلا من 3%.

وأوضح السياغي أن المؤسسة تدرس حاليا مقترحا يمكنها من تنويع استثماراتها.

مكتب مطار صنعاء

البنك اليمني للإنشاء والتعمير
Yemen Bank For Reconstruction & Development
البنك الأول في اليمن
The First Bank in Yemen

عزيزنا العميل: يسعدنا أن نلبي احتياجاتكم المالية وتقديم خدماتنا المصرفية عبر مكتب مطار صنعاء

من خدمات الماستر كارد مسبوقة الدفع

السحب من أي صراف آلي حول العالم

YBRDYE | 8000022 | WWW.YBRDYE.COM

كاك بنك يختتم برنامجًا تدريبيًا في مجال تطوير وإدارة مركز البيانات

مجلة المصارف/ خاص:

نظم كاك بنك برنامجا تدريبيا لتطوير وإدارة مركز البيانات لموظفي إدارة تقنية المعلومات بالبنك .

هدف البرنامج على مدى 12 يوما إلى رفد ١٥ مشاركا ومشاركة بمهارات ومعارف حول كيفية تصميم بنية تحتية فعالة وإدارة البيانات بكفاءة وأهمية الأمن الفيزيائي في حماية مركز البيانات وتبادل الأفكار والخبرات التي من شأنها تعزيز قدراتهم في هذا المجال المتطور .

وتضمن البرنامج التدريبي الذي أقيم بمعهد كاك للتدريب المصرفي محاضرات نظرية وتطبيقات عملية في مجالات تطوير وإدارة خدمة الموقع والمساحة وتطوير وإدارة خدمة التكييف وإدارة المناخ وتطوير وإدارة خدمة الطاقة الكهربائية وإدارة خدمة الأمن الفيزيائي وإدارة خدمة الاتصالات وإدارة التمديدات وكذا تطوير خدمة الإدارة والإسناد.

وفي اختتام البرنامج أشار مدير إدارة تطوير الأداء والتدريب محمد المقطري إلى أن هذا البرنامج يأتي في إطار جهود واهتمام قيادة البنك ممثلة برئيس مجلس الإدارة الأستاذ إبراهيم الحوثي ، بتأهيل كوادره في مختلف المجالات والجوانب المالية والإدارية والفنية وتطوير قدراتهم بما يسهم في تحسين مستوى الأداء للبنك.

ولفت إلى أهمية مراكز البيانات التي أصبحت من العناصر الأساسية التي تدعم البنية التحتية الرقمية للعديد من المؤسسات .. في تقديم خدمات تخزين البيانات ومعالجتها مما يجعلها محورية في تشغيل الأعمال وتوفير الحلول التقنية.

وحث المتدربين على تطبيق كل ما تلقوه من مهارات ومعارف في الميدان العملي ، وعبر عن شكره لجميع المشاركين على تفاعلهم وحماسهم..

متمنيا أن يكونوا قد وجدوا القيمة الحقيقية في هذه التجربة.

نفذ البرنامج التدريبي المدرب هاشم أحمد المنصور .

شبكة اليمن للتمويل الأصغر تعزز استراتيجيتها نحو التحول الرقمي بتقديم خدمات جديدة لأعضائها

قدمت شبكة اليمن للتمويل الأصغر مجموعة من الخدمات الجديدة لأعضائها الذين يصل عددهم إلى 26 عضوا، حيث تهدف هذه الخدمات الجديدة إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية في بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر في الجمهورية اليمنية.

وفي هذا السياق أكد الأستاذ هاني حسين الفقيه، نائب المدير التنفيذي في شبكة اليمن للتمويل الأصغر، أن أبرز هذه الخدمات، حصول الشبكة على توكيل من شركة آي تي إس العالمية، التي تُعد واحدة من الشركات الرائدة في مجال أنظمة الخدمات المصرفية الرقمية.

وأشار الفقيه إلى أن شبكة اليمن اختارت نظام (Ethix NG) من شركة آي تي إس العالمية كأحد الحلول التقنية، التي ستقدمها لأعضاء الشبكة نظرا لما يتميز به من خصائص تجعل منه حلاً متكاملاً للمؤسسات المالية والمصرفية، من حيث تفوق الشركة في خبرتها الطويلة، (أربعين عاما)، في مجال المنتجات المالية المصرفية الإسلامية ومميزات النظام الأخرى مثل التكامل الرقمي واعتماده على الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وسعره المخفض للسوق اليمني.

وأكد الفقيه أن هذه الخطوة تأتي في إطار سعي الشبكة لتعزيز كفاءة خدماتها وتوسيع نطاقها لتلبية احتياجات أعضائها من بنوك ومؤسسات مالية، التي أصبحت متطلبات متزايدة في العصر الرقمي.

ونوه الفقيه إلى أنه من المتوقع أن تسهم هذه الخدمة الجديدة (توفير حلول تقنية رقمية وآمنة) في تعزيز مكانة الشبكة كأحد اللاعبين الرئيسيين في التحول الرقمي وقطاع التمويل الأصغر في اليمن.

واختتم الأستاذ هاني الفقيه، نائب المدير التنفيذي للشبكة تصريحه بالتأكيد أن هذه المبادرة تأتي ضمن استراتيجية شبكة اليمن للتمويل الأصغر نحو التحول الرقمي، التي تهدف إلى تقديم خدمات مالية بصيغ إسلامية متطورة وفعالة، تعمل على تخفيض التكاليف التشغيلية وتلبي تطلعات العملاء وتواكب التطورات التكنولوجية العالمية.

استمتع بلحظاتك الحلوة . . وانجز معاملاتك عبر

خدماتنا الإلكترونية

بنك التضامن
Tadhamon Bank

8001010
تضامن كول سنتر

تضامن تواصل
781 788 888

البنك الأهلي ينفذ برنامجًا تدريبيًا لتأهيل موظفيه في مختلف المجالات المصرفية

المصارف:خاص:

نفذ البنك الأهلي برنامجا تدريبيا لتأهيل كوادره في مختلف المجالات المصرفية.

وشمل البرنامج الذي تم تنفيذه في مركز التدريب في البنك عددا من الدورات التدريبية في تقييم الأداء وتحديد الاحتياجات التدريبية والحوكمة والامتثال وأساسيات الصيرفة في المصارف الإسلامية.

وهدفت الدورات إلى رفد الموظفين بمهارات ومعارف حول أحدث المعايير والتشريعات في مجال الحوكمة والامتثال في القطاع المصرفي الإسلامي ومبادئ وأسس الصيرفة الإسلامية، إضافة إلى تعزيز قدرات فئة المدراء في تقييم أداء الموظفين وتحديد احتياجاتهم التدريبية.

وأوضح المدير العام التنفيذي للبنك، الدكتور محمد غوبر، أن هذه الدورات تأتي في إطار حرص البنك على تقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملائه، من خلال توفير بيئة عمل محفزة على الابتكار والتطوير، وتوفير بيئة عمل محفزة على الابتكار والتطوير.

وأكد التزام البنك بتقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملائه، عبر الاستثمار في العنصر البشري في البنك وتطوير قدراته.

بنك سبأ الإسلامي يطلق خدمة تحويل الأموال إلى أكثر من 75 بنكًا في الصين

في خطوة جديدة لتلبية تطلعات عملائه وجمهوره وتوسيع دائرة حضوره العالمي وتعزيز علاقات التعاون التجاري، أعلن بنك سبأ الإسلامي عن إطلاق خدمة جديدة تتيح للعملاء والجمهور تحويل الأموال إلى أكثر من 75 بنكًا في مختلف المدن الصينية، وذلك عبر شبكة "سويفت" العالمية.

وتهدف هذه الخدمة إلى تسهيل عمليات التحويل الدولي وتقديم حلول مصرفية مرنة تتماشى مع احتياجات الأفراد والشركات في ظل عالم اقتصادي متسارع التغيّر.

وتتميز هذه الخدمة بسهولة وسرعة التحويل، مع خيارات متعددة للعملات تشمل الدولار الأمريكي، اليورو، واليوان الصيني، مما يعزز مرونة العمليات المالية ويعكس التزام البنك بتوفير خدمات متطورة تلبي تطلعات عملائه، كما تمثل هذه الخدمة قيمة مضافة للعملاء والجمهور بشكل عام، حيث توفر لهم أداة مالية فعالة لدعم الاحتياجات الشخصية، كتحويل الأموال للأسر والمؤسسات التجارية، وتمويل الصفقات والاستثمارات الدولية.

وبفضل تغطيتها الواسعة، تضمن شبكة التحويلات وصول الأموال إلى جميع أنحاء الصين بأمان وكفاءة، ما يمهد الطريق لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين اليمن والصين، ويدعم النمو الاقتصادي لكلا البلدين.

وأكد البنك أن هذه الخطوة تشكل تحولًا جوهريًا في خدمة التحويلات المالية، مما يعزز من مكانته كمؤسسة رائدة في الابتكار المالي وتقديم تجارب مصرفية متفوقة، وأن هذه الخدمة الجديدة تُعد جزءًا من التزامه بتقديم حلول متكاملة ومواكبة لاحتياجات السوق، ما يفتح آفاقًا جديدة للتعاون الاقتصادي ويوسع من فرص الاستثمار، ويقدم للعملاء والجمهور خيارات آمنة وموثوقة لتحويل أموالهم بسهولة وثقة.

YKB

الرقم المجاني: GSM. 5959 TollFree: CDMA. 8005959

yk-bank.com | YKBYEMEN

عدد من موظفي البنوك اليمنية يحصلون على الشهادة الدولية (أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال CAMS)

محمد العلواني

أحمد الدرويش

كريمة الشيعاني

نجمة محمد عمر

CAMS
In recognition of the successful completion of certification testing requirements, ACAMS and its Advisory Board affirm that
Ahmed A. Al-dirwesh
maintains core competencies and essential knowledge in the anti-money laundering field and bestows the designation of
CERTIFIED ANTI-MONEY LAUNDERING SPECIALIST
On this day, the 21st of October, 2024
ACAMS
Neil Sternthal, Chief Executive Officer
Markus Schulz, Chair of the Advisory Board

CAMS
In recognition of the successful completion of certification testing requirements, ACAMS and its Advisory Board affirm that
Nagma mohammed omer abdullah
maintains core competencies and essential knowledge in the anti-money laundering field and bestows the designation of
CERTIFIED ANTI-MONEY LAUNDERING SPECIALIST
On this day, the 7th of November, 2024
ACAMS
Neil Sternthal, Chief Executive Officer
Markus Schulz, Chair of the Advisory Board

CAMS
In recognition of the successful completion of certification testing requirements, ACAMS and its Advisory Board affirm that
KAREEMA AHMED TAHER ALSHIAANI
maintains core competencies and essential knowledge in the anti-money laundering field and bestows the designation of
CERTIFIED ANTI-MONEY LAUNDERING SPECIALIST
On this day, the 17th of October, 2024
ACAMS
Neil Sternthal, Chief Executive Officer
Markus Schulz, Chair of the Advisory Board

CAMS
In recognition of the successful completion of certification testing requirements, ACAMS and its Advisory Board affirm that
Eman Abdulmalk Al-Razqi
maintains core competencies and essential knowledge in the anti-money laundering field and bestows the designation of
CERTIFIED ANTI-MONEY LAUNDERING SPECIALIST
On this day, the 12th of September, 2024
ACAMS
Neil Sternthal, Chief Executive Officer
Markus Schulz, Chair of the Advisory Board

المصارف/ خاص:

حصل عدد من موظفي البنوك على الشهادة الدولية "أخصائي مكافحة غسل الأموال CAMS" وذلك عبر معهد الدراسات المصرفية في صنعاء وذلك بالتعاون مع جمعية الأخصائيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية.. حيث **حصل على شهادة الكامز كل من:**

- إيمان الرازقي- بنك الكريمي الإسلامي.
- كريمة الشيعاني- بنك اليمن والكويت.
- أحمد الدرويش- بنك اليمن الدولي.
- محمد العلواني- بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي.
- الأستاذة/ نجمة محمد عمر- البنك اليمني للانشاء والتعمير.

وتعتبر هذه الشهادة أعلى شهادة مهنية دولية في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب كونها تعطي لحامليها صفة المتخصص المُلم بكافة جوانب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتزوده بالاستراتيجيات والممارسات اللازمة للوفاء بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال، وتوفر له الأدوات اللازمة لتطوير مهاراته وخبراته المهنية وتؤهله للعمل في مجموعة واسعة من القطاعات المهنية المختلفة في المجالات المالية والمصرفية.

في السياق أكد مدير معهد الدراسات المصرفية عبدالغني السماوي، أن هذه الشهادة تساعد المختصين على الإلمام بمخاطر غسل الأموال وكيفية اتخاذ الإجراءات اللازمة لكشف جرائم غسل الأموال والتحقق منها، والتعامل معها والإلمام بالقواعد والأعراف القانونية الدولية فيما يخص التعامل مع هذه الجريمة العابرة للحدود، التي تتعدى آثارها الاقتصاد المحلي إلى الاقتصاد العالمي، مبينا أن تأهيل البنوك لموظفيها في هذا المجال يساعدها في فتح حسابات مع البنوك المراسلة الخارجية ويعزز الثقة في البنوك اليمنية.

الإسلامية للتأمين
islamic insurance

تـأمـين تعـاوني .. بمفهـوم إسـلامي

برًا وبحـرًا وجـوًا

معك دائما مهما كانت طريقة الشحن

الجمهـوريـة اليمـنـية ـ صنعـاء شارع عمان ـ تقاطع شارع الجزائر

WWW.YIIC.CO +9671576757 INFO@YIIC.CO YIIC2001

في إطار استراتيجية المصرف التوسعية..

مصرف اليمن البحرين الشامل يفتتح فرعه الجديد في منطقة الحوبان بمحافظة تعز

في إطار استراتيجيته التوسعية وبرعاية كريمة من رئيس مجلس الإدارة الأستاذ أحمد أبو بكر بازرعه ومدير عام المصرف الأستاذ سعيد محمد بازرعه، افتتح مصرف اليمن البحرين الشامل يوم الأربعاء 9 أكتوبر 2024 فرعه الجديد في منطقة الحوبان بمحافظة تعز.

وفي فعالية الافتتاح التي حضرها وكيل محافظة تعز الأخ/ نبيل التميمي، وعدد من كبار الضيوف والعملاء، إضافة إلى مدراء فروع عدد من البنوك المحلية أكد الأستاذ/ إبراهيم محمد النقيب- نائب مدير عام المصرف، حرص مصرف اليمن البحرين الشامل على تقديم تجربة مصرفية متكاملة تتيح للعملاء الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والمالية التي تتميز بالسهولة والأمان.

النقيب: افتتاح الفرع يأتي ضمن رؤية واستراتيجية المصرف الهادفة لتحقيق الانتشار في معظم المحافظات

الريمي: الفرع الجديد سيساهم في تحقيق الشمول المالي، وتسهيل الحصول على الخدمات المالية والإلكترونية

مصرف اليمن البحرين الشامل
Shamil Bank of Yemen & Bahrain

رؤية واستراتيجية توسعية

وأشار النقيب إلى أن افتتاح فرع الحوبان الجديد بمحافظة تعز يأتي ضمن رؤية واستراتيجية المصرف الهادفة لتحقيق الانتشار في مدن ومحافظات الجمهورية وتسهيل حصول الأفراد والمؤسسات المختلفة على الخدمات المصرفية والمالية ذات الكفاءة العالية، التي تساعد في تلبية احتياجات الأفراد والقطاعات الاقتصادية والتجارية المختلفة.

شبكة انتشار واسعة

وأوضح أن المصرف خلال الآونة الأخيرة وفي إطار تنفيذ استراتيجيته التوسعية افتتح عددا من فروعه الجديدة في مدينة الشحر بمحافظة حضرموت، وفي محافظة مأرب إلى جانب فروعه المنتشرة والمتواجدة في عدن

والمكلا وسيئون وتعز وصنعاء والحديدة.

وأكد أن افتتاح فرع الحوبان الجديد بمحافظة تعز لن يعني توقف مسيرة توسع وانتشار المصرف وحضوره المتميز وإنما سيتبعه افتتاح عدد من الفروع الجديدة الأخرى في العديد من مدن ومحافظات الجمهورية.

اهتمام خاص بتحقيق الشمول المالي

من جانبه أكد الأستاذ/ أمين محمد الريمي - مساعد مدير عام المصرف لشؤون مساندة الفروع، أن المصرف يولي اهتماماً خاصاً بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية والإلكترونية، التي تلبي احتياجات الأفراد بجميع شرائحهم المختلفة.

وأوضح أن افتتاح المصرف لفرعه الجديد في منطقة الحوبان محافظة تعز سيساهم في تعزيز حصول الأفراد على الخدمات التي تلبي احتياجاتهم وسيعزز من عملية تحقيق الشمول المالي.. مشيراً إلى أن الفرع سيقدم خدماته المصرفية والإلكترونية بكل يسر وسهولة، وسيستفيد قطاع واسع من الأفراد في الحصول على خدمات متنوعة كالحوالات المالية "الويسترن يونيون"، والبطاقات الإلكترونية "الويب سيرفر"، والتمويل والمحفظة الإلكترونية "شامل موني" وغيرها من الخدمات.

خدمات إلكترونية متميزة

الجدير بالذكر أن مصرف اليمن البحرين الشامل يقدم خدمات إلكترونية متميزة وفريدة في السوق المصرفي اليمني وأبرز هذه الخدمات:

- خدمة البطاقات الإلكترونية.

"خدمات مصرفية متنوعة ومتميزة يقدمها المصرف عبر محفظة (شامل موني) الإلكترونية

"أكثر من 15 فرعاً ومكتباً في مختلف محافظات الجمهورية شبكة بنوك مراسلة حول العالم لتقديم الخدمات المالية الخارجية والدولية

- خدمة الانترنت المصرفي.
- خدمة المحفظة الإلكترونية "شامل موني" والتي تعد إحدى وسائل الدفع الإلكتروني من مصرف اليمن البحرين الشامل والتي تُمكن العميل من إجراء وتنفيذ التعاملات المالية بطريقة سهلة وسريعة وآمنة باستخدام هاتفه المحمول دون الحاجة إلى أن يكون لديه حساب بنكي.

كما يُمكن للعميل ربط حسابه البنكي مع "شامل موني" والاستفادة من خدمات النقد الإلكتروني التي تقدمها المحفظة كخدمة سداد فواتير مختلف شركات الاتصالات للهاتف المحمول والثابت والانترنت والمياه والكهرباء الحكومية والتجارية وخدمة إرسال الحوالات المالية ودفع قيمة المشتريات وغيرها من الخدمات.

شبكة فروع وبنوك واسعة

ويمتلك المصرف أكثر من 15 فرعا ومكتبا منتشرة في عموم المحافظات الرئيسية في الجمهورية اليمنية يُقدم من خلالها كافة الخدمات المصرفية، إضافة إلى أكثر من 100 وكيل رئيسي يقدمون خدمة التحويلات المالية (ويسترن يونيون).

كما يمتلك المصرف شبكة بنوك مراسلة حول العالم يقدم من خلالها الخدمات المصرفية الخارجية والدولية المتميزة لعملائه وبكفاءة عالية.

حضر فعالية الافتتاح للفرع الجديد كل من الأستاذ/ حبيب العزب- مدير التسويق في المصرف، والأستاذ/ عبد العليم العامري- مدير الإدارة العقارية، والأستاذ/ نبيل الفائق- مدير فرع الحوبان، والأستاذ/ ياسر المقطري - مدير فرع تعز.

بنك اليمن والخليج يجري السحب الثاني والثالث على برنامج خطوة التعليمي بفعالية متفردة الفقرات

مجلة المصارف/ خاص:

أجرى بنك اليمن والخليج يوم الخميس الموافق 17/ 10 /2024 السحب الثاني والثالث على برنامج خطوة التعليمي الفريد من نوعه والذي يقدمه البنك كإسهام مجتمعي تنموي يهدف إلى جعل التعليم أولوية رئيسية في اليمن من خلال خلق البيئة التشجيعية المدعومة بالجوائز والحوافز .

وفي فعالية السحب على جوائز البرنامج التي حضرها عدد من عملاء ومدراء البنك وجمع غفير من الجمهور المشارك تم السحب الثاني والثالث للبرنامج.

وحالف الحظ عدد 14 فائزاً و14 فائزة من عملاء البنك الذين تم اختيارهم بطريقة السحب الآلي العشوائي بنزاهة وشفافية.

كما تم تكريم عدد من الحاضرين بالجوائز النقدية التي وزعت لهم بطريقة السحب الآلي تقديرا لتفاعلهم وحضورهم المشرف.

وتضمنت الفعالية عدداً من الفقرات النوعية الفريدة والمتميزة كان أولها فقرة استعراض إنجازات ومبادرات البنك في التنمية المستدامة والخدمات التي تم إطلاقها مؤخرا كخدمة الموبايل بنك وخدمة الحوالات الداخلية السريعة الخليج الآن.

وكانت أبرز الفقرات هي فقرة عباقرة الحساب الذهني الفائزين في المسابقة الدولية الذين قدموا عرضاً مبهراً لقدراتهم العالية في الحساب والتفكير السريع وكان أبرز ما تميزت به الفقرة هو مشاركة طلاب مدرسة التحدي لذوي الاحتياجات الخاصة الفائزين في المسابقة الدولية ايضاً، الذين أبدعوا في المسابقة الخاصة بهم أمام الحاضرين وأظهروا فيها قدرات مميزة استحقت الإعجاب والتصفيق من كل الحاضرين.

وتقديرا وتشجيعا من إدارة البنك ممثلة برئيس مجلس الإدارة الدكتور / مروان خالد والمهندس / توفيق حنيش القائم بأعمال المدير العام وبحضور الأستاذ/ خالد قصيلة المدير

المالي ومجموعة من مدراء البنك تم تكريم عباقرة الحساب الذهني وكذا طلاب مدرسة التحدي لذوي الاحتياجات الخاصة بهدايا تذكارية وعينية.. وأكدت إدارة البنك أنها ستستمر في مواصلة دعم مثل هذه الأنشطة بكل الوسائل الممكنة التي من شأنها أن تسهم في رفع مستوى الطلاب علميا ومهاريا.

كما تم تكريم مديرة مدرسة التحدي الأستاذة هيفاء العفيفي والمدربة أمل البدجي بدرع الإبداع والتميز المقدم من البنك .

الراجحي والكريمي

توفيق حنيش *

لست هنا بصدد الحديث عن بنك الراجحي بلغة المحلل المالي أو محلل الأعمال أو منتجات ومميزات بنك الراجحي لأنني لست في الموقع الذي يمكنني من الحديث عن هذا العملاق الذي يفوق طاقتنا وقدراتنا ، ولكنني سأخوض في الحديث من وجهة نظر المستفيد العادي الذي يشكل بالنسبة له هذا المصرف براند أو أيقونة تتغلغل في تفاصيل حياته وحياة عائلته وجده وابنه ومستقبلا حفيده.

هذا العملاق حقق في النصف الأول من هذا العام صافي أرباح تناهز عشرة مليار ونصف ريال سعودي ، وهو أكبر بنك إسلامي في العالم.

تتوفر لهذا البنك كل العوامل على الإطلاق لكي يكون مصرفا بهذا الحجم والتأثير على حياة المواطن والدولة والبلد ككل ، ويتوفر قانون حفظ حقوق المودعين وحفظ حقوق البنك في التمويل بكافة أنواعه وبالتالي لا خوف على المودع ولا خوف على البنك ، كما تتوفر للبنك بنية تحتية هائلة تقنية ولوجستية وجغرافية وأمنية وشمول مالي وتحول رقمي حقيقي وغير ذلك لا يحصى ولا يعد.

وبسبب هذا التكامل وهذا الاستقرار والثقة بالقوانين صعد هذا الجبار من البذرة الأولى التي يعرفها معظمنا ويعرف قصة سليمان الراجحي حتى وصل إلى ما هو عليه الآن ولا يحتاج ذلك إلى شرح.

تعالوا معنا إلى النموذج الآخر وهو بنك (الكريمي) في اليمن بفرعيه التمويل الأصغر والبنك الإسلامي.

عندما كنت في زيارة للأستاذ يوسف الكريمي في مكتبه خرج يودعني وعلى يميننا متحف صغير من الزجاج بداخله سرفر صغير قديم جدا وبعض ملحقاته ومواصفاته لا تساوي مواصفات جهاز محمول من الجيل الرابع ، قال لي الأستاذ يوسف وهو يشير إلى السرفر الموجود داخل المتحف مثل الأسد المحنط : (بهذا بدأنا في 1990 أو قبلها بقليل وبدأنا بإمكانيات لا تذكر وبعزيمة وإصرار وصلنا إلى ما نحن عليه ونطمح إلى ما هو أكثر.

اليوم أصبح بنك الكريمي بفرعيه يمثل لليمنيين أيقونة ورمزا مثلما يمثل بنك الراجحي للمواطن والمقيم بالسعودية بغض النظر عن تفاصيل حجم الأصول والأرباح والتقدم التقني وغير ذلك من المقارنات، هذا العملاق وصل إلى هذا الوضع في بيئة معاكسة تماما للبيئة التي توفرت للراجحي على مدى أكثر من ستين عاما ، بل أنه كبر في بيئة مضادة لكل عوامل البقاء والاستمرار ، ومع ذلك يستمر هذا البنك على خطى الراجحي.

الاستنتاج هو أن إرادة اليمني أقوى من الفولاذ وصبره وإصراره على النجاح أقوى من إصرار الزلازل والرياح ، لذلك ينجح في التجارة والاستثمار وخوض السباق حتى وهو أعرج.

الاستنتاج أيضا، أنني أكتب هذا وأنا قائم بأعمال مدير عام لبنك آخر وقد أسعى لمنافسة بنك الكريمي في كل ما أستطيع أن أنفاسه به ، لكنني لا أجد ضيرا في أن أقول أن الكريمي هو أيقونتنا المصرفية ونتخذه مثالا لنحذو حذوه ونستفيد من دروسه وخبرته ولنا الفخر لو أصبحنا يوما ما مثله.

أخيرا تبرز أهمية الإشارة هنا إلى أن ما شدني إلى كتابة هذا المنشور كلمة أخي وزميلي عضو مجلس إدارة المقسم الوطني(لا داعي لذكر اسمه) وهو يخاطب الأستاذ علي الكريمي عضو مجلس الإدارة أيضا قائلا :(يا أستاذ علي ما في أحد يخلينا نبكر نشتغل من صباح الصبح إلا أنتم ! نخاف لو نتأخر عن الدوام يوم نجي نلاقيكم سبقتونا سنة! هذه هي روح المنافسة الرائعة لأن كلام زميلي كان فيه تقدير عالٍ واعتراف بأحقية الكريمي أن يكون راجحي اليمن.

* القائم بأعمال مدير عام بنك اليمن والخليج

توفيق حنيش مع علي الكريمي نائب الرئيس التنفيذي لبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي

أكد مساعد المدير العام ومدير تكنولوجيا المعلومات في بنك اليمن والكويت المهندس علي يحيى حنينة أن تحقيق التحول الرقمي والشمول المالي في اليمن مسؤولية وطنية يجب على جميع الجهات المعنية النهوض بها ابتداء من أعلى الهرم في الدولة ونزولاً إلى قاعدة الهرم وفق رؤية واستراتيجية وبرنامج عمل جاد وتعاون وشراكة حقيقية.. وحث حنينة على أهمية بناء مجتمع يمني رقمي حقيقي يواكب ويطور ويستخدم منتجات وخدمات التكنولوجية الرقمية الحديثة لما من شأنه الإسهام في بناء وتنمية الاقتصاد الرقمي والتجارة الرقمية للبلد.. ليكون لنا بصمتنا الرقمية التي نفخر بها في هذا العالم.. تفاصيل أكثر..

المهندس علي يحيى حنينة.. مساعد المدير العام ومدير تكنولوجيا المعلومات في بنك اليمن والكويت:

التحول الرقمي والشمول المالي ضرورة حتميّة ومسؤولية وطنية

في البداية نريد أن تحدثنا عن البيئة التقنية في اليمن.. هل استطاعت مواكبة التطورات التكنولوجية في العالم؟ وما أهم المعوقات التي تواجه بلادنا في مجال التكنولوجيا المالية والمدفوعات الرقمية؟

- كما نعلم جميعاً أننا نعيش ثورة تكنولوجية هائلة ومتسارعة ولا تقف عند أي حدود، ونحن جزء لا يتجزأ من النظام العالمي المنفتح ولسنا بمعزل عن التغيرات الحتمية التي تحدثها التطورات التكنولوجية وتفرض نفسها بقوة وتغيّر العالم من حولنا وتغير أسلوب حياتنا بشكل جذري بحيث تدخل التكنولوجيا في كل مفصل من مفاصل الحياة.

إرادة + بيئة تمكينية + قيادة = تحول حقيقي

وعند الحديث عن البيئة الرقمية في اليمن فمن الضروري أن نستعرض أبرز المقومات والمكونات الأساسية لهذه البيئة ولأي بيئة رقمية في أي بلد والتي تشمل (وجود إرادة والتزام حقيقي من الدولة بالتحول الرقمي، رؤية وإطار استراتيجي وتوجيهي، إطار تنظيمي وقانوني، بنية تحتية تكنولوجية متكاملة، كفاءات وخبرات رقمية، حاضنات ومسرعات أعمال، ثقافة ووعي رقمي مجتمعي، خدمات رقمية، ابتكارات وصناعات رقمية، شراكات حقيقية بين أصحاب المصلحة).

فالعالم الرقمي تبنيه دول رقمية التوجه بحيث تعزز من التعليم والمعرفة الرقمية لبناء مجتمع رقمي حقيقي يطور ويستخدم صناعات ومنتجات وخدمات تكنولوجية رقمية تسهم في بناء وتنمية الاقتصاد الرقمي والتجارة الرقمية وتتم معاملاتها المالية باستخدام نقود رقمية من خلال بنوك رقمية تستخدم تكنولوجيا مالية ترتكز على هوية رقمية وطنية ونظام مدفوعات إلكترونية وطني، ومنصة ربط بيني وتكامل رقمي تمثل أساسا لازدهار ونمو الابتكار الرقمي الذي يسهم بفاعلية في تحقيق الشمول المالي.

بيئة رقمية ضعيفة وتحديات ماثلة

وفي هذا السياق إذا أردنا معرفة جاهزيتنا ونضجنا الرقمي فمن الضروري قياس مؤشرات بيئتنا الرقمية بجميع أبعادها، وبالنظر لواقعنا ندرك إجمالاً أننا نعيش فجوة رقمية كبيرة بيننا وبين منطقتنا والعالم من حولنا. وتزداد هذه الفجوة بشكل مضطرد بتجاهلنا وعدم استجابتنا للمتغيرات، فمستوى النضج الرقمي لدينا يمكن تصنيفه بأنه (متراجع Laggard) حيث لا يوجد خطة تحول واسعة النطاق، فمبادرات التحول

م. علي يحيى حنينة

نحثّ ونؤكد على أهمية تبنّي ودعم التحول الرقمي بشراكة حقيقية وتكامل الأدوار بين أصحاب المصلحة

محدودة ومتباعدة هنا وهناك وتفتقر إلى الاتساق، وحجم ونطاق التحول على المستوى الوطني محدود وغير موجه لأهداف محددة. وفيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية والمدفوعات الإلكترونية يمكن الإشارة لأبرز التحديات كما يلي:

1) تحديات عدم استقرار الوضع الجيوسياسي والأمني والاقتصادي في البلد.
2) غياب الرؤية والإطار الاستراتيجي والتوجيهي للتحول الرقمي والتكنولوجيا المالية.
3) ضعف الإطار التنظيمي والتشريعي.
4) ضعف البنية التحتية التكنولوجية، وعدم وجود نظام مدفوعات وطني.
5) تحديات النفاذ للخدمات المالية في الريف والحضر.
6) تحديات التكاليف المالية الاستثمارية والتشغيلية للتكنولوجيا المالية.
7) تحديات الأمن السيبراني.
8) أزمة الثقة في القطاع المصرفي.
9) تدني مستوى الوعي الرقمي والثقة في التعاملات الرقمية.

ماهي رؤيتكم في البنك لمواجهة الثورة الرقمية العالمية في تقديم الخدمات الرقمية عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي؟.

- بقدر ما تمثل الثورة الرقمية تحديا للمؤسسات والشركات فإنها تتيح فرصا وتفتح آفاقا وأسواقا جديدة، فنحن ننظر لها كفرصة ووسيلة تمكين Enabler، ومواجهتها هي في فهمها وتوظيفها والاستفادة منها، فنحن نؤمن أن البنوك التقليدية بنماذج عملها السائدة ستخرج من المنافسة عاجلاً أم آجلا مالم تقم بإعادة تموضعها في السوق وتتفاعل بإيجابية مع هذه الثورة من خلال استراتيجية استجابة للتغيير وللمنافسة الجديدة والتكيّف التكنولوجي وإعادة التموضع في السوق الرقمي. فالتكنولوجيا المالية فرضت قواعد جديدة للمنافسة وأدخلت لاعبين جددا في السوق بنماذج عمل Business Models رقمية مبتكرة تمكنهم من تقديم نفس الخدمات من خلال نماذج تشغيل أكثر كفاءة ورشاقة وأكثر قدرة على المنافسة من خلال مزايا تنافسية مختلفة وفريدة توفرها التكنولوجيا الحديثة من حيث السرعة والجودة والكلفة والابتكار وتجربة العميل.

فرص وآفاق مفتوحة

ومن هذا المنطلق فقد بدأ YKB في وقت مبكّر في مسيرة التحول الرقمي للبنك في تطوير نموذجه التشغيلي باتجاه بنك بلا فروع والخدمة الذاتية والبنك الرقمي والبنك الذكي لإيمانه الراسخ بأن البنوك التقليدية لن تبقى في المنافسة طويلاً في حال لم تتعاطى بإيجابية وجدية مع التحول الرقمي.

وإذا تحدثنا عن الذكاء الاصطناعي الذي يمثل أحد التطورات التكنولوجية الأكثر حداثة وتأثيراً في الأعمال وفي أسلوب الحياة بشكل عام، فإن لدينا في YKB رؤية طموحة للتحول إلى بنك يقاد بالبيانات وفي تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاتها العملية والوصول لنكون بنكاً ذكياً، وقد بدأنا العمل في هذا المجال في وقت مبكر باستقطاب العقول وبناء القدرات واكتساب المعرفة وتجهيز البنية التحتية وتصميم النماذج وتطبيق حالات الاستخدام متعددة والتوسع فيها، ومن ناحية التنظيم ولاهتمام إدارة البنك بهذا المجال فقد تم إنشاء إدارة مختصة بالبيانات والذّكاء الاصطناعي كأول إدارة متخصصة في هذا المجال في القطاع المصرفي، ولدينا فريق متخصص ومتمكن في هذا المجال في تخصصات علم البيانات وهندسة البيانات وتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي وغيرها، ونعتمد على استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها وبحيرات البيانات، واستخدام نماذج وتطبيقات الذكاء الاصطناعي

وتعلّم الآلة والروبوتات والمساعدات الرقمية في تحليل البيانات وفي التفاعل مع العميل وفي التنبؤات وفهم سلوك العميل وفهم سير العمليات واتخاذ القرارات آنياً بالاعتماد على البيانات بما يحسن من الأداء والكفاءة في الإنتاج وتحسين تجربة العميل وتعزيز الميزة التنافسية بحيث يتم التركيز على الاستثمار في البنية التحتية للبيانات حيث بنينا أول بنية تحتية للبيانات وتحليلاتها على مستوى البلد، وهي البنية الأساسية التي من خلالها بالتكامل مع المنصات الرقمية تطوير الخدمات الرقمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي كمساعدين افتراضيين والتحليلات التنبؤية، واستخدام الروبوتات الآلية في الأتمتة، واستخدام تقنيات التعرف على الصوت والصورة في التحقق من الهوية وتسهيل عمليات الدفع، وتحليل السلوك والتخصيص المصرفي للعميل وغيرها.

الوجهة المفضلة

شهد البنك مؤخراً تطورات في المجال التكنولوجي؟ ما الذي يمكن الحديث عنه في هذا الجانب؟.

يسعى YKB ليكون الوجهة المفضلة لخدمات مصرفية ومالية رقمية تتمتع بتجربة رقمية فريدة لعملائه ورحلة رقمية ذات اهتمام شخصي، فالبنك لديه استراتيجيةٌ طموحة للتحول الرقمي تمتد حتى نهاية العام 2025، بحيث يصل إلى تحقيق (85%) من التقدم في مسيرة التحول الرقمي، وذلك عبر تبني منظومة حلولٍ رقميةٍ فعَّالةٍ ومتطورة ومنصات رقمية تقوم بتزويد العملاء بطيف متنوع من الحلول والمنتجات الرقمية المُصمَّمة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم ورغباتهم.

اهتمام تقني كبير

حيث يولي البنك اهتماما كبيرا بالبنية التحتية التكنولوجية والتي تعتبر الأساس والمكّن لعملية التحول، ويتمثل ذلك بمنصات الجيل التالي، وأتمتة العمليات، واستخدام واجهات البرمجة التخاطبية المفتوحة Open APIs، وبحيرات وحاويات البيانات، وانتهاج المصرفية الرقمية، والجيل التالي من المنصات المصرفية Next Generation Banking كمنصة الخدمات المالية ياه موني ومنصة التحويلات الاجتماعية ومنصة الوكالة المصرفية علاء الدين ومنصة سداد الفواتير، وتقديمها كـ«خدمة وفقاً لنموذج عمل الحوسبة السحابية «as a Service» كمنصة المحفظة الإلكتروني كخدمة WaaS والتسجيل الرقمي كخدمة D-Onboarding as a Service والمدفوعات كخدمة PaaS، والقنوات والفروع الرقمية المتكاملة كمركز الاتصال الذكي والمساعد الرقمي والفرع الرقمي التي تقدم الخدمة للعميل ذاتياً في أي وقت دون الحاجة لزيارة فرع البنك.

تجربة فريدة

فيمكن لعملاء البنك الاستمتاع معنا برحلة وتجربة عميل رقمية فريدة ومتطورة باستمرار ابتداء بفتح حساب بنكي آلياً - دون الحاجة لزيارة الفرع - باستخدام تطبيق التسجيل الرقمي «أنا ANA» أو مباشرة عبر تطبيق الموبايل المصرفي «بنكي لايت» واستخدام التطبيق بعد التسجيل وتغذية حسابهم برصيد باستخدام التطبيق بالتحويل من أي محفظة إلكترونية أو من أي شبكة حوالات «ياه موني» أو من أي حساب بنكي آخر عبر خدمة «واصل» أو عبر We-Net، وبتغذية الحساب يمكنهم فتح حساب بعملة أخرى والمصارفة عبر التطبيق أو فتح حساب «ذهب» عبر نفس التطبيق وتداول الذهب عبر منصة «YKB Gold»، ويمكنهم سداد وتنفيذ أي مدفوعات محلية أو خارجية سواء كانت اشتراكات أو فواتير بما فيها مدفوعات الألعاب والترفيه، ويمكنهم التسوق بسهولة والدفع أيضاً عبر متجر التطبيقات BAS التابع للبنك، وحصد حوالة من شبكة خارجية إلى الحساب عبر التطبيق، أو السحب النقدي باستخدام التطبيق وسحبها عبر الصراف الآلي بدون بطاقة أو عبر شبكة حوالات «ياه موني». كما يمكنهم الحصول على بطاقة ماستر كارد افتراضية في نفس اللحظة باستخدام تطبيق V، ويمكنهم الحصول على تمويل عبر تطبيق آفاق للقرض الإلكتروني e-loan، وأيضاً يمكنه الاستمتاع باستخدام المساعد الرقمي «سالي» للمحادثة عبر الواتساب للمعلومات ولتنفيذ عمليات مالية أيضاً، كل ذلك وأكثر يمكن للعميل القيام به في دقائق ومع طيف واسع من الخدمات الرقمية دون الحاجة لزيارة الفرع، وقريبا استخدام جهاز الفرع الرقمي للخدمة الذاتية التفاعلية فيمكنه من خلاله فتح حساب بنكي وإصدار بطاقة صراف آلي أو دفتر شيكات أو غيرها من الخدمات ذاتياً وسيجد سهولة في الحصول على الدعم عند اتصاله بخدمة العملاء عبر أي وسيلة اتصال مع مركز التواصل التفاعلي المرتبط مع كل هذه الخدمات والمنصات ويتفاعل معه من خلال نظرة 360 عن العميل معززة بالبيانات وتحليلاتها.

فلسفة حديثة في تطوير البرمجيات في عصر السرعة

قدمتم مؤخرا ورقة عمل مهمة في معرض سايتكس للتقنية في اليمن؟ هل بالإمكان أن تعطونا فكرة عنها؟.

كانت ورقة العمل بعنوان (DevSecOps, Why?, What? and How)، وتناولت الورقة عدداً من المحاور ابتداء بالمحور الأول عن نشأة DevOps وتطورها وأبرز ملامحها، وسياق عملها والحاجة التي دعت لتطويرها وأهدافها وفوائدها. وفي المحور الثاني تعريف DevOps ونموذج عملها وثقافتها وعلاقتها بالـAgile.. والمحور الثالث تناول الممارسات Practices التي تنهجها DevOps في تطوير المنتجات البرمجية... وأخيراً التطرق لتعريف DevSecOps كتطور للـ DevOps بإضافة بعد ثالث يعنى بالأمن، والتطرق لنموذج عملها وأهم الممارسات المتبعة.

ويمكننا تقديم نبذة عن DevSecOps وأبرز ما تناولته الورقة كما يلي:

> **نسعى في YKB لتقديم أفضل الحلول والخدمات التكنولوجية وفق أفضل الممارسات ولدينا استراتيجية طموحة للتحول الرقمي**

• أن منهجية DevOps قد برزت كحل شامل لتسريع وتيرة إطلاق المنتجات ولتحسين كفاءة وجودة عمليات التطوير وتسليم البرمجيات البرمجية، من خلال تحسين التعاون بين فرق التطوير Development وفرق التشغيل Operations لتكنولوجيا المعلومات، بحيث أن الشركات عند تبنيها وتطبيق ممارساتها تتمكّن من تسريع وقت التسليم، وتحسين جودة البرمجيات، وتعزيز التعاون بين الفرق، وهي قائمة على منهجيات التحسين المستمر واللين Lean والرشاقة، فهي تمثل امتداداً للـ Agile بأبعاد أوسع بحيث تشمل نطاق أوسع من الممارسات والعمليات بما فيها العمليات التشغيلية.

• يمكن القول إن DevOps تجمع بين كونها فلسفة وفكر وثقافة وإطار عمل ومنهجية وممارسات تتبنّى الرشاقة Agility والتطوير المستمر بحيث تحدث تغييراً جوهرياً في طريقة تفكيرنا وأيضا في طريقة عملنا من خلال مجموعة من الممارسات والأدوات التكنولوجية، وإدارة عملياتها ودورة حياتها في خط إنتاج مؤتمت وموحد بدلاً من العمل في صوامع منفصلة، بحيث تعمل فرق التطوير والتشغيل والأمن معًا بشكل وثيق لضمان جودة المنتج وتلبية احتياجات العملاء بشكل أسرع.

• يرمز لها برمز اللانهاية∞ للدلالة على أنها عملية لانهائية، بحيث تمر عملية التطوير البرمجي للمنتج بثمان مراحل أساسية بشكل متدفق، وبنهاية الدورة تبدأ من جديد في دورة أخرى وهكذا دون توقف، ابتداء بمرحلة التخطيط Plan ثم البرمجة Code ويليها البناء البرمجي Build ثم الإصدار Release ويليه النشر Deploy يدخل بعدها في مرحلة التشغيل Operate ثم المراقبة Monitor وتبدأ بعدها دورة جديدة وهكذا، بحيث يواكب كل خطوة عمليات تغذية عكسية Feedback وتعلّم وتحسين مستمر.

• ثقافة DevOps قائمة على بنية مترابطة من القيم الجوهرية والمبادئ التوجيهية والممارسات، ومن أهمها (الشفافية والمشاركة، التواصل، الثقة، المسئولية المشتركة وعدم إلقاء اللوم، التعاون، الابتكار، الأتمتة، التعلم من الفشل، التعلم المستمر، التحسين المستمر، التكامل المستمر CI، النشر المستمر CD، التسليم المستمر، المراقبة المستمرة).

• نموذج عمل DevOps قائم على مفهوم «الطرق الثلاث» (Three Ways)، وهي (1) التدفق المستمر للقيمة Flow & System Thinking من خلال أتمتة عمليات تطوير المنتج في جميع دورة حياته من خلال طيف من الأدوات البرمجية (Toolchain. 2) التغذية الراجعة المستمرة Amplify Feedback Loops بالاتجاه المعاكس من اليمين إلى اليسار من أي مرحلة في دورة التطوير إلى المرحلة التي قبلها. (3) التعلّم المستمر من كل خطوة لغرض التحسين المستمر، ويرتكز النموذج على خمسة مرتكزات وهي CALMS الثقافة، الأتمتة، التحسين، القياس، المشاركة.

البنك التجاري اليمني ينفذ دورة تدريبية حول برنامج مكافحة الاحتيال وحماية العميل

نفذ البنك التجاري اليمني دورة تدريبية حول برنامج مكافحة الاحتيال وحماية العميل من المخاطر المحتملة.

وجاءت الدورة التي نفذها البنك بمقر جمعية البنوك اليمنية على مدى أسبوع من 10 - 16 نوفمبر 2024 في إطار التزامه بتدريب الموظفين على المهارات والخبرات التي تعزز دورهم الوظيفي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الاحتيال والحماية من المخاطر المحتملة.

وهدفت الدورة إلى تعريف 42 من المشاركين على مكونات برنامج مكافحة الاحتيال « مفهوم الاحتيال بكافة أنواعه وأشكاله وطرق التصدي له» وبما يضمن حماية بيانات العملاء وضمان سرية معلوماتهم، إضافة إلى استراتيجيات الكشف عن الاحتيال، التي تشير إلى الأنماط والسلوكيات الدالة على وجود نشاط احتيالي.

ويوفر برنامج الدورة للمشاركين فرصة التعرف على التشريعات والقوانين المتعلقة بمكافحة الاحتيال وحماية العملاء، وتبادل الخبرات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ومكافحة الاحتيال، وكل ما من شأنه الإسهام في تعزيز قدراتهم على تقديم خدمة آمنة وموثوقة للعملاء.

نفذ الدورة التدريبية الأستاذ عبدالسلام ناجي شاكر، أخصائي معتمد ACAMS ، مدير إدارة الالتزام - لدى البنك التجاري اليمني.

احتساب المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (الأدوات المالية IFRS9)

علي محسن هادي*

هناك ثلاث مراحل لاحتساب المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار المحاسبي المالي» IFRS9» وهي كما يأتي:

المرحلة الأولى: احتساب المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة الحدوث لمدة 12 شهرا حسب:

- الالتزام الطبيعي بالسداد .
- وجود مخاطر خفيفة لا تؤثر على السداد مثل سداد الكوبونات أو الفوائد .

المرحلة الثانية : احتساب المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة الحدوث لكامل العمر الائتماني (عمر القرض أو الرصيد القائم)، حيث توجد مخاطر ائتمانية في هذه المرحلة لكنها لم تصل إلى مرحلة التعثر أي وجود أثر جوهري ويجب أن تظل هذه المخاطر تحت المراقبة.

المرحلة الثالثة : احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد تجاوز العميل للمرحلتين السابقتين بمعنى بعد وجود أثر جوهري وعندما يصبح العميل غير عامل وهذه المرحلة هي مرحلة التعثر وتمثل المرحلة الأخيرة..

وينبغي أن يكون الانتقال بين المراحل تدريجيا ولا يتم بشكل سريع ومباشر من خلال تلكؤ العميل بالسداد .

ويكون احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة كما هو مبين أدناه :

الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) = احتمالية التعثر (PD)* الرصيد عند التعثر (EAD)* الخسائر عند التعثر (LGD) .

نموذج الخسائر المتوقعة (ECL)

نموذج الخسائر المتوقعة (ECL) هو نموذج اقتصادي تستخدمه المؤسسات المالية لتقدير خسائر الائتمان المستقبلية. ويعتمد النموذج على مفهوم توقع الخسائر، ويشير إلى أن الخسائر الائتمانية المحتملة موزعة على طول توزيع احتمالي.

على سبيل المثال، إذا كان معدل الخسائر المتوقعة للعميل هو 10٪، ومبلغ التعرض للعميل هو 100000 دولار، والعمر المتوقع للقروض هو 5 سنوات، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي 50000 دولار .

مزايا نموذج الخسائر المتوقعة

يتمتع نموذج الخسائر المتوقعة بالعديد من المزايا مقارنة بالطرق التقليدية لتقدير الخسائر الائتمانية، مثل الطريقة التحليلية وطريقة تحليل النسب.. ومن مزاياه:

الدقة: يوفر نموذج الخسائر المتوقعة تقديرًا أكثر دقة للخسائر الائتمانية المستقبلية من الطرق التقليدية. وذلك لأن النموذج يأخذ في الاعتبار احتمالية حدوث الخسائر الائتمانية المختلفة، بدلاً من مجرد افتراض أن الخسائر ستكون ثابتة.

الشفافية : يوفر نموذج الخسائر المتوقعة تقديرًا أكثر شفافية للخسائر الائتمانية المستقبلية. وذلك لأن النموذج يعتمد على مدخلات محددة يمكن تحديدها وقياسها.

القابلية للتطبيق: يمكن تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة على مجموعة متنوعة من الأصول المالية، بما في ذلك القروض والسندات والأسهم.

عيوب نموذج الخسائر المتوقعة

مثلما أن لنموذج الخسائر المتوقعة مزايا إيجابية فإن له بعض العيوب، ومن ذلك:

التعقيد: يمكن أن يكون نموذج الخسائر المتوقعة معقدًا نسبيًا، مما قد يتطلب مهارات إحصائية ورياضية متقدمة.

الاعتماد على البيانات: يعتمد نموذج الخسائر المتوقعة على البيانات التاريخية، مما يعني أنه قد يكون عرضة للخطأ إذا كانت البيانات غير دقيقة أو غير كاملة.، إذ يرى الباحثون بأن الاثر الاقتصادي للخسائر الائتمانية المتوقعة لأي عميل ينبغي أن يتم قياسه على مستوى الاقتصاد الشامل وليس بنقطة زمنية معينة أي يتم أخذ الأثر على الاقتصاد الشامل مع أسوأ سيناريو اقتصادي.

نظمه معهد الدراسات المصرفية بالتعاون مع وحدة جمع المعلومات بالبنك المركزي اليمني..

الملتقى الثاني لمكافحة الجرائم المالية في ظل التحول الرقمي

بالنظر إلى ما باتت تؤكده الإحصائيات الدولية الحديثة من ارتفاع لنسبة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط والدول العربية، حيث تشير إحصائيات الإنتربول الدولي إلى ارتفاع نسبة الجرائم المالية إلى أكثر من 60 %.. ولأن المعلومات الصادرة عن الجهات الحكومية المعنية في وطننا اليمني - الذي يعد جزءا من منطقة الشرق الأوسط - تؤكد أيضا ارتفاع مستوى الجريمة المالية خلال السنوات القليلة الأخيرة لا سيما في ظل استمرار ثورة التحول التكنولوجي الرقمي .. إزاء ذلك كله تبرز أهمية تضافر جهود كافة الجهات المالية وغير المالية المعنية « الحكومية منها والخاصة « وزيادة التنسيق والتعاون والعمل المشترك في التعامل مع الجرائم المالية الرقمية ومكافحتها وإدارة مخاطرها والحد من آثارها السلبية.

وفي هذا السياق يأتي ملف هذا العدد من مجلة المصارف، متضمنا خلاصة كلمات الافتتاح وأوراق العمل والتوصيات الصادرة عن « الملتقى الثاني لمكافحة الجرائم المالية في ظل التحول الرقمي»المنعقد بصنعاء يوم الخميس الموافق 24 أكتوبر 2024، الذي نظمه معهد الدراسات المصرفية بالتعاون مع وحدة جمع المعلومات المالية بالبنك المركزي بهدف تسليط الضوء على تحديات الجرائم المالية في ظل التحول الرقمي وتدارس آليات مكافحتها وما تتطلبه من استراتيجيات متكاملة تجمع بين الابتكار الرقمي والحوكمة الصارمة، إضافة إلى استكشاف أفضل الممارسات لتعزيز الامتثال والحماية الرقمية في المؤسسات المالية مع التركيز على دور البنك المركزي اليمني في مواجهة هذه التحديات.. إلى التفاصيل..

فعاليـــات افتتـــاح الملتقـــى

النجار: نؤكد على أهمية تضافر جهود الجميع لمكافحة الجرائم المالية وإدارة مخاطرها والحد من آثارها السلبية

بدعم ورعاية كريمة من معالي الأستاذ/ هاشم إسماعيل علي، محافظ البنك المركزي اليمني، عُقد بصنعاء يوم الخميس الموافق 24 أكتوبر 2024 الملتقى الثاني لمكافحة الجرائم المالية بعنوان (مكافحة الجرائم المالية في ظل التحول الرقمي) بمشاركة فاعلة من ممثلي البنوك والمؤسسات المالية والجهات الحكومية المعنية.

وهدف الملتقى الذي نظمه معهد الدراسات المصرفية بالتعاون مع وحدة جمع المعلومات المالية بالبنك المركزي اليمني إلى تسليط الضوء على تحديات الجرائم المالية في ظل التحول الرقمي واستكشاف أفضل الممارسات لتعزيز الامتثال والحماية الرقمية في المؤسسات المالية مع التركيز على دور البنك المركزي اليمني في مواجهة هذه التحديات.

وفي الافتتاح أكد عضو مجلس إدارة البنك المركزي اليمني الدكتور/ حمود النجار أهمية تضافر جهود مختلف الجهات الحكومية المعنية ومؤسسات القطاع الخاص لإيجاد شراكة حقيقية لمكافحة الجرائم المالية، من خلال تبادل الخبرات والرؤى والأفكار وتحشيد الجهود لإدارة مخاطرها والحد من آثارها السلبية، وخلق الوعي والتحصين والرأي العام الوطني المناهض لهذه الجرائم وعلى رأسها جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

ولفت إلى أن أهداف الملتقى تنسجم وتتفق مع توجهات الدولة والقيادة السياسية للبلاد في محاربة الجريمة وعلى رأسها الجريمة المالية وما تتسبب به من أضرار اقتصادية وأمنية وسياسية واجتماعية فادحة، يتحمل ضريبتها وكلفتها الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص على حد سواء.

السادة: الأجهزة القضائية والأمنية أصبحت شريكا فاعلا في مكافحة الجرائم المالية وكشفها والقبض على الجناة

وأشار إلى أن تعميق المعرفة حول حقيقة وطبيعة الجرائم المالية وطرق وأساليب ارتكابها المختلفة يساعد كثيرا جهات إنفاذ القانون والجهات المعنية والمؤسسات المالية على مواجهتها ومكافحتها.

وشدد على أهمية التدريب والتأهيل والتوعية للكادر الوظيفي في المؤسسات الحكومية والمالية وتوعية جمهور المجتمع اليمني بشكل عام بمخاطر الجرائم السيبرانية وسبل الحماية منها بكافة الطرق المتاحة وعلى الجميع القيام بهذا الدور كمسؤولية مجتمعية.

وحث المشاركين في الملتقى على تبادل الرؤى والأفكار والخروج بتوصيات تتضمن خطوات عملية لتعزيز جهود مكافحة الجرائم المالية والتنسيق والتعاون بين كافة الجهات المختصة والعمل الدائم على تنفيذ التوصيات الصادرة عن مثل هذه الملتقيات.

وفي الملتقى بحضور الوكيل المساعد للبنك المركزي اليمني بلقيس الفسيل، أوضح رئيس وحدة جمع المعلومات بالبنك المركزي اليمني وديع السادة أن المؤسسات المالية وغير المالية هي الركيزة الأساسية لمكافحة الجرائم المالية.

وأشار إلى أن الملتقى فرصة لتدارس ما تحتاجه هذه المؤسسات من آليات مكافحة الجرائم المالية بجميع أنواعها وتفعيل دور الرقابة والامتثال وفقا لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وحث على أهمية أن تعمل كافة المؤسسات "الجهات الحكومية بأنواعها والقطاع الخاص بمؤسساته المختلفة" بشكل مشترك من أجل مكافحة الجريمة المالية ورفع مستوى التوعية بمخاطرها.

وأكد قيام البنك المركزي والجهات الحكومية

السماوي: التعامل مع الجرائم المالية الرقمية يتطلب استراتيجيات متكاملة تجمع بين الابتكار الرقمي والحوكمة الصارمة

بتنظيم أعمال الرقابة في المؤسسات المالية وفقا للمعايير الدولية.

وتطرق إلى دور المؤسسات المالية وغير المالية في التعرف على مخاطر تسلل مرتكبي الجرائم المالية إلى أنظمتها ووكلائها وعملائها والإنفاق أكثر على برامج تأهيل وتدريب كوادرها لمكافحة هذه الجرائم والمخاطر وحماية خدماتها ومنتجاتها خلال الفترات السابقة.

ولفت إلى أن الأجهزة القضائية والأمنية أصبحت شريكا فاعلا في مكافحة الجرائم المالية وكشفها والقبض على الجناة واستقبال الشكاوى والتفاعل معها.

فيما استعرض مدير عام معهد الدراسات المصرفية عبد الغني السماوي أهداف الملتقى باعتباره منصة للنقاش والتبادل الفكري بين الخبراء وصناع القرار لعرض التحديات الراهنة وطرح الحلول الفعالة لمواجهة هذه الظاهرة المتنامية.

وأشار إلى ما تضمنته التقارير الحديثة من إحصائيات عن الخسائر الكبيرة التي تكبدتها المؤسسات المالية جراء الهجمات السيبرانية، التي ازدادت تعقيدًا وانتشارًا في السنوات الأخيرة.

وأكد أن التعامل مع الجرائم المالية الرقمية يتطلب استراتيجيات متكاملة تجمع بين الابتكار الرقمي والحوكمة الصارمة، مع تعاون وثيق بين الحكومات والمؤسسات المالية لتعزيز الأمن المالي الرقمي.

واعتبر الملتقى فرصة لمناقشة التحديات المتعلقة بالجرائم المالية الرقمية، وتسليط الضوء على مخاطرها في ظل التحول الرقمي والاطلاع على أفضل الممارسات لتعزيز الامتثال والحماية الرقمية في المؤسسات المالية، ودور البنك المركزي في مواجهة هذه التحديات.

ناقشها المشاركون في الملتقى..

4 أوراق عمـــل تخصصيـــة

بمشاركة فاعلة من ممثلي البنوك ومؤسسات القطاع الخاص المالية من شركات الصرافة والمحافظ الإلكترونية وشبكات التحويلات وشركات التأمين، وممثلي المؤسسات الحكومية المالية وغير المالية وجهات إنفاذ القانون المعنية، ناقش الملتقى الثاني لمكافحة الجرائم المالية في ظل التحول الرقمي 4 أوراق عمل تخصصية، أوضحت مفهوم الجريمة المالية الرقمية والآثار والتحديات القانونية والأخلاقية المترتبة عن انتشارها، وكذا الوظيفية والمفاهيم الأساسية للامتثال وإجراءاته في عصر التحول والتطور الرقمي، إضافة إلى تعريف وأهمية وتهديدات وممارسات الحماية الرقمية للأفراد والمؤسسات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وجهود البنك المركزي في دعم الحماية الرقمية ودورها في صياغة السياسات التي تحد من الجرائم المالية الرقمية .. ونظرا لأهمية ما تضمنته أوراق العمل التي ناقشها الملتقى نستعرض محتواها هنا بشكل مختصر على النحو التالي:

الجرائم المالية الرقمية.. الوصف والتحديات

تحت هذا العنوان جاءت ورقة العمل التي قدمها القاضي/ رشيد عبدالوارث المنيفي- مستشار وزير العدل، عضو ومقرر اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعلى نحو أكثر تفصيلا أوضح الباحث المنيفي في ورقة عمله أن دراسة الجرائم المالية الرقمية أو ما يسمى بالجرائم الإلكترونية تعتبر من أهم الموضوعات التي أفرزتها مرحلة التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات.

مفهوم الجريمة الرقمية

وفي هذا السياق تضمن محور ورقة العمل الأول خلاصة تعريف الباحث للجريمة الرقمية (الإليكترونية) بأنها: "كل فعل أو سلوك يتم من خلاله مخالفة القانون بانتهاك الخصوصية والقرصنة على محتوى محمي وفقاً لقواعد الملكية الفكرية، أو الاختراق لأغراض سرقة المعلومات أو السيطرة عليها أو استخدامها أو استعمالها أو اتلافها دون إذن، أو الامتناع عن تنفيذ نص أمر به القانون من خلال الإهمال أو التقصير في تغطية الثغرات الأمنية أو اتخاذ إجراءات الحماية، وأن يكون ذلك من خلال استخدام وسيلة إلكترونية (جهاز كمبيوتر – آيباد – تليفون ذكي ... الخ)، وتهدف إلى تحقيق عوائد مالية أو مادية أو منافع أخرى".

صور الجريمة الرقمية

وذكر الباحث عددا من صور الجريمة الإلكترونية (الرقمية) حسب النصوص والمواد التي تضمنتها القوانين اليمنية النافذة المبينة ومنها ما يلي:

كل فعل مجرم في القوانين الوطنية تم ارتكابه بوسيلة إلكترونية مثل:

- التزوير الإلكتروني. - الابتزاز الإلكتروني.
- التزييف الإلكتروني. - الرشوة الإلكترونية.
- انتهاك حقوق الملكية الفكرية (القرصنة).
- الاعتداء على سلامة البيانات (الاختراق).
- الإباحية الإلكترونية. - التهديد الإلكتروني.
- تسريب بيانات العملاء من خلال الكمبيوتر أو الآيباد أو التليفون.
- غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الانترنت أو الجهاز الآلي.

الطبيعة القانونية للجرائم الرقمية

كما أوضح الباحث أن للجرائم الإلكترونية الرقمية طبيعة قانونية خاصة، تتمثل فيما يلي:

- الجريمة الإلكترونية جريمة مالية:

وهنا الجرائم الإلكترونية (الرقمية)

تظهر بصورتين أنها:

- جرائم واقعة باستخدام الكمبيوتر، ومنها استخدام الكمبيوتر لأغراض تزييف العملة، أو تزوير المحررات الرسمية، أو الدخول غير المشروع للبيانات والمعلومات المخزنة على كمبيوتر آخر عبر شبكات الاتصال الدولية، أو السيطرة على البيانات والمعلومات، بغية الحصول على منافع مادية أو مالية.

- جرائم واقعة على الحاسب الآلي بمشتملاته المتعلقة بالجانب المادي، أو بالجانب المعنوي كجرائم تعديل أو تحوير أو تقليد برامج الكمبيوتر، وجرائم تدمير المعلومات الخاصة بالكمبيوتر نفسه.

وفي كلا الحالتين توصف الجرائم المالية الرقمية (الإلكترونية) بأنها:

- جرائم أموال، إذ أن موضوعها دائماً هو المال، وما يدعم تسمية الجرائم المالية الرقمية (الإلكترونية) بالجرائم المالية هو ضخامة السلوكيات غير المشروعة والناتجة عن استخدام الكمبيوتر لتحقيق مكاسب مالية سواءً عن طريق الغش والاحتيال أو أعمال التخريب والهدم والمضاربات وكلها تقع على الأموال، وفي هذه الحالة من الممكن أن تكون كثير من جرائم الأموال التقليدية جرائم أموال إليكترونية (رقمية).

- جرائم أشخاص، حيث أنه من الممكن أن ترتكب جرائم أشخاص من خلال النظام الإلكتروني، وهذا الشكل يجد تطبيقاته في جرائم السب والتحقير والتهديد والتحريض وجرائم الاعتداء على الحياة الخاصة عبر الانترنت وإفشاء الأسرار الخاصة.

الأدلة الرقمية وحجية الإثبات القانوني

أشار الباحث في ورقة عمله إلى أن الجريمة الإلكترونية الرقمية أصبحت هاجسا رئيسيا يقلق الدول ويتسبب في حالة من الارباك لجهات إنفاذ القانون والأجهزة القضائية ومؤسسات وشركات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية على حد سواء، وذلك نظراً للطبيعة الخاصة التي تتميز بها هذه الجرائم كجرائم تستخدم تكنولوجيا المعلومات، ويصعب جمع أدلة ارتكابها والتعرف عليها وعملية إثباتها وحتى عمليات التحقيق والمحاكمة وفي هذا السياق جاء المحور الثاني من ورقة عمل الباحث تحت عنوان "الأدلة الرقمية وحجية الإثبات القانوني".

تعريف الدليل الرقمي

أورد الباحث عددا من التعريفات المتعلقة بتوضيح مفهوم الدليل الرقمي لغة واصطلاحا.. وخلص إلى أن مفهوم الدليل وفقاً لما أورده من التعريفات لا يخرج عن كونه الوسيلة التي يستعين بها القاضي للوصول إلى الحقيقة المنشودة في كل ما يتعلق بالوقائع المعروضة عليه ليطبِّق حكم القانون عليها والتي يأمل أن تكون مطابقة للواقع والحقيقة، أي ينتقل من مرحلة الشك إلى مرحلة اليقين سواء كان الحكم صادراً بالإدانة أو البراءة.

أما لفظ "الرقمي" فيعني: ما يستعمل في علم الحساب للتعبير عن الأعداد البسيطة، ويرمز له في الأجهزة الإلكترونية ب 1 و0، ويعرف قاموس أكسفورد مصطلح "رقمي" Digital بأنه: طريقة لنقل وتخزين المعلومات الصوتية والكتابات والفيديو في الشبكة الإلكترونية وجهاز الحاسوب، إذ أن أجهزة المعالجة الرقمية تقوم بتحويل المعلومات إلى أرقام وتخزينها في ذاكرة الحاسوب مما يساعد على معالجة ونقل البيانات في الشبكة العنكبوتية.

تعريف الدليل الجنائي الرقمي

وأشار الباحث إلى أن تعريف الدليل الجنائي الرقمي يعني:"أي معلومات إلكترونية لها قوة، أو قيمة ثبوتية مخزنة، أو منقولة، أو مستخرجة أو مأخوذة من أجهزة الحاسب أو الشبكات المعلوماتية وما في حكمها، ويمكن تجميعها وتحليلها باستخدام أجهزة أو برامج أو تطبيقات تكنولوجية خاصة، يستعين بها القاضي لإثبات او نفي الجرائم".

أنواع الأدلة الرقمية

ذكر الباحث أن هناك من يقسم أنواع الأدلة الرقمية إلى خمسة أنواع هي:

النوع الأول: الأدلة المستندة إلى المحتوى: تشمل النصوص، الصور، الفيديوهات، الصوتيات، وغيرها من الملفات التي تحمل معلومات ذات قيمة إثباتية.

النوع الثاني: الأدلة المتعلقة بالأنظمة: تتضمن سجلات النظام، ملفات التكوين، قواعد البيانات، وسجلات الأحداث التي توفر معلومات حول كيفية عمل النظام وتفاعلات المستخدمين معه.

النوع الثالث: الأدلة المتعلقة بالاتصالات: تشمل البريد الإلكتروني، الرسائل النصية، سجلات المكالمات، سجلات الدخول إلى المواقع الإلكترونية، وغيرها من سجلات الاتصال التي تثبت التواصل بين الأفراد.

النوع الرابع: الأدلة المتعلقة بالمواقع: تشمل صفحات الويب، المدونات، المنتديات، ووسائل التواصل الاجتماعي التي تحتوي على معلومات نشرها المستخدمين.

النوع الخامس: الأدلة المتعلقة بالأجهزة: تشمل المعلومات المخزنة على الأجهزة مثل الهواتف الذكية، الأجهزة اللوحية، والحواسيب المحمولة، والتي قد تشمل سجلات الموقع، جهات الاتصال، والرسائل.

مراحل الدليل الجنائي الرقمي

أشار الباحث إلى إنه ومن الناحية العملية هناك صعوبة كبيرة في جمع الأدلة الرقمية (الإلكترونية) وضبطها ونسخها وحفظها، حيث توصف بالأدلة المتطايرة، التي قد تختفي في أي لحظة، ولذلك فهي تحتاج إلى آليات خاصة غير تقليدية لضبطها وحفظها وضمان سلامتها من التلاعب أو التغيير أو الفقدان وهي الآليات التي اعتبرها الباحث مراحل الدليل الجنائي الرقمي التالية:

-مرحلة جمع وضبط الأدلة الجنائية الرقمية ومن إجراءاتها : التعرف على الدليل الجنائي الرقمي وتوثيقه وفحص حالة الدليل الرقمي والتأكد من سلامته.

القاضي/ رشيد عبدالوارث المنيفي
مستشار وزير العدل، عضو ومقرر اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- مرحلة حفظ الأدلة الجنائية الرقمية ومن إجراءاتها: تحديد مكان وطرق الحفظ الآمنة للدليل الرقمي وتوثيق مرحلة حفظه .

- مرحلة إعداد التقرير النهائي للدليل الجنائي الرقمية، ويتضمن التقرير تفاصيل شاملة عن كافة الإجراءات المتبعة لتحديد موقع الدليل ومكانه وطريقة جمعه وضبطه، وأسلوب وطريقة نسخه وحفظه وضمان سلامته حتى تم تقديمه للمحكمة.

- مرحلة تقديم الأدلة الجنائية الرقمية أمام المحكمة: وتتمثل هذه المرحلة في تقديم قرار الاتهام أمام المحكمة المختصة، مرفق به التقرير التوثيقي حسب الخطوات السابقة، ويرفق به تقرير الخبير الذي انتدب للاستعانة به في الموضوع إن وجد، ومرفق به الأدلة التي تم ضبطها وجمعها وتوثيقها وحفظها.

خصائص الدليل الرقمي

في هذا السياق أشار الباحث إلى أن للدليل الرقمي العديد من الخصائص والميزات التي تفرّقه عن الأدلة التقليدية، وهذه الخصائص ترجع إلى الطبيعة التقنية لهذا الدليل، ومن أهم هذه الخصائص:

- أنه دليل علمي وتقني: فهو يتكون من معلومات وبيانات ذات هيئة رقمية غير ملموسة، ولا يمكن إدراكها أو التعامل معها أو استخراجها إلا عن طريق استعمال الأجهزة والتطبيقات المعدّة لقراءة هذه المعلومات.

- أنه دليل قابل للنسخ: وهذه الميزة تشكل ضمانة مهمة للدليل الرقمي حيث تجعل إمكانية المحافظة عليه أسهل من المحافظة على الأدلة التقليدية، إذ بالإمكان الحصول على نسخ كثيرة ومطابقة للنسخة الأصل من هذا الدليل، كما أن تلك النسخ تكون مطابقة للأصل ولها نفس القوة والحجة الثبوتية، وهذا الأمر لا يتوافر في الأدلة التقليدية.

- أنه دليل قابل للتعديل أو التحريف أو الإتلاف: إن أغلب الوسائط الرقمية قابلة للتحريف أو الإتلاف، ولا يشترط لذلك التخصص التقني، بل يستطيع أي مستخدم للحاسوب أن يقوم بذلك.

- أنه دليل يسهل تقليده، ويصعب تحديد هوية منشئه: باستثناء الملفات الموثّقة بتوقيع أو تشفير رقمي، والتي تحمل خاصية خدمة الثقة (Trust service)، فإنَّ أغلب الملفات والوسائط الرقمية يسهل تقليدها أو فبركتها، ويضاف إلى ذلك أن الوصول إلى البيانات الوصفية" Metadata" لهذا الدليل ليس بالأمر السهل، خصوصاً مع التوسع الهائل الذي تشهده شبكات الانترنت. وعلى فرض الوصول إلى هذه البيانات، فإن تثبيت هوية المستخدم الذي قام بالإنشاء أيضاً من الصعوبة بمكان.

- أنه دليل متنوع ومتطور باستمرار: وهذا يعني أنه دليل ديناميكي سريع الانتقال، متطور بشكل كبير، وهذا التطور لا يظهر أثره في طرق وأشكال استعماله فقط، وإنما يكون كذلك في تعقيده وتداخله والتدقيق فيه كدليلٍ قضائي، فما إن تظهر تقنية لتشفير الملفات وحفظها من التزوير، إلا وتظهر بعدها تقنية أحدث تخترق هذا التشفير، وما إن تظهر تقنية لتمييز الأدلة الحقيقية عن المحرفة، إلا وتظهر بعدها تقنية تمنع هذا التمييز.

حجية الإثبات بالدليل الرقمي

عرف الباحث حجية الإثبات: بأنها: "القوة القانونية التي يكتسبها الدليل مما يجعله مقبولاً كدليل في الإجراءات القضائية.

وأورد الباحث عددا من نصوص القوانين اليمنية النافذة المتعلقة بأدلة الإثبات في الدعوى الجزائية، ورأى الباحث أن هذه النصوص والمواد تؤكد أن طرق وأدلة الإثبات ليست منحصرة في عدد محدد من الطرق والأدلة، بل تشمل كل ما يمكنه أن يثبت الحق، ويطمئن إليه القاضي في تكوين عقيدته في الحكم، كالأدلة الرقمية مثلا.

وخلص الباحث إلى أنه وفي ضوء مبدأ تكاملية النصوص القانونية النافذة، يمكن استنتاج ما يلي:

- أن طرق وأدلة الإثبات ليست منحصرة في عدد محدد من الطرق والأدلة، بل تشمل كل ما يمكنه أن يثبت الحق، ويطمئن إليه القاضي في تكوين عقيدته في الحكم.

- لا يمكن إدانة شخص إلا بناءً على أدلة.

- لا يمكن إثبات أي واقعة ترتب مسئولية جزائية على أي شخص إلا إذا كانت الأدلة جائزة قانونا، وتم الحصول عليها بالإجراءات المقررة قانونا.

- أنه يجوز الإثبات في القضايا المصرفية بجميع طرق الإثبات بما في ذلك البيانات الإلكترونية أو البيانات الصادرة عن أجهزة الحاسب الآلي أو مراسلات أجهزة التلكس أو الفاكس أو غير ذلك من الأجهزة المشابهة.

- أنه يجوز للمؤسسات المالية الاحتفاظ بالصور المصغرة (ميكروفيلم للوثائق الخاصة بها) وتكون لهذه الصور المصغرة حجية الأصل في الإثبات.

- أنه إذا استوجب قانون نافذ توقيعا على المستند أو نص على ترتيب أثر على خلوه من التوقيع فإن التوقيع الإلكتروني على السجل الإلكتروني يفي بمتطلبات ذلك القانون.

- أن التشريع اليمني يتبع نظام الإثبات الحر أو نظام الأدلة المعنوية، وفي هذا النظام لا يرسم القانون طرقاً محددة للإثبات يتقيد بها القاضي الجنائي، بل ترك حرية الإثبات لأطراف الخصومة في أن يقدموا ما يرون أنه مناسب لاقتناع القاضي الذي يتلمس تكوين عقيدته من أي دليل يطرح أمامه، وله أن يقدر القيمة الإقناعية لكل منها، حسبما تتكشف لوجدانه، حيث لا سلطان عليه في ذلك إلا ضميره، وهو ما يعرف بمبدأ قضاء القاضي باقتناعه.

وعلى ذلك، فإنه يمكن القول بحجية الدليل الإلكتروني في الإثبات أمام القضاء.

التحديات القانونية والأخلاقية للجريمة الرقمية

أوضح الباحث في المبحث الثالث من ورقة عمله أن الجرائم الإلكترونية الرقمية تتسبب بتحديات كبيرة للدول على كثير من المستويات أبرزها وأهمها التحديات القانونية والأخلاقية، التي تستدعي قيام الدول بمواكبة تشريعاتها وأنظمتها وسياساتها وإجراءاتها مع هذا التطور الهائل في التكنولوجيا، ومع وسائل وتقنيات ارتكاب الجرائم حتى تستطيع مواجهتها بطرق مختلفة، وحماية الدولة والمجتمع والمؤسسات والأفراد من الوقوع في شراكها.

وأشار إلى أنه في عالم الابتكار الرقمي وريادة الأعمال، يمثل تقاطع التكنولوجيا والقانون والأخلاق مصفوفة معقدة من التحديات والالتزامات، وعندما تغامر الجهات الحكومية ورواد الأعمال بدخول مجال الأمن السيبراني، يتعين عليهم التنقل عبر متاهة من الاعتبارات القانونية والأخلاقية التي تحكم حماية البيانات، وصون المعلومات، وسلامة الأنظمة، وخصوصية الأفراد.

ولفت إلى أن هذا الأمر المعقد بين حماية الأصول والالتزام بالأطر القانونية والأخلاقية ليس مجرد مسألة امتثال، بل هو عنصر استراتيجي يمكن أن يشكل الأساس لمشروع الأمن السيبراني الحقيقي.

توصيات هامة

اختتم الباحث القاضي المنيفي ورقة عمله بجملة من التوصيات أبرزها ما يلي:

- سرعة إصدار قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، يتضمن ما يلي: وضع تعريف واضح ومحدد للجريمة الإلكترونية ويبين ماهية الجريمة، ويحدد صورها وأركانها والعناصر الفرعية لهذه الأركان، وبحيث تسهل على جهات الضبط والنيابة والقضاء القيام بالتكييف القانوني للجريمة.

- بيان مفهوم الدليل الجنائي الرقمي بشكل صريح وواضح، وأنواعه، وحجيته في الاثبات أمام القضاء.

- تحقيق التوازن المطلوب بين حماية الخصوصية والحرية الفردية وبين متطلبات مكافحة الجرائم الإلكترونية ودواعي الأمن القومي للدولة.

- ضمان سلامة الأدلة الجنائية الرقمية.

- تحديد سليم واضح ومحدد للعقوبات على الجرائم المالية الرقمية (الإلكترونية).

- تطوير آلية للإبلاغ عن الجرائم المالية الرقمية (الإلكترونية)، وتوفير قنوات واضحة آمنة للإبلاغ.

- إعداد لوائح داخلية تحدد المسؤوليات في حالة وقوع انتهاكات تتعلق بالجرائم المالية الرقمية، وتحكم عمليات استخدام التكنولوجيا في المؤسسات والهيئات والجهات الأخرى.

- بناء القدرات: من خلال توسيع برامج التدريب حول الجرائم والأدلة الرقمية (الإلكترونية)، وبحيث تكون برامج تخصصية، وتشمل كافة الجهات المعنية (مؤسسات مالية – جهات إنفاذ قانون – القضاء).

- تنفيذ حملات توعية شاملة تشارك فيها كافة الجهات المعنية، بهدف نشر الوعي حول مخاطر الجرائم المالية الرقمية (الإلكترونية)، وكيفية الحماية منها.

الحمايــة الرقميــة

محمد بن خليفة

تحت عنوان « الحماية الرقمية جاءت ورقة العمل التي قدمها الأستاذ/ محمد علي بن خليفة وناقشها المشاركون في الملتقى.

واشتملت ورقة العمل على ثلاثة محاور تناول المحور الأول تعريف الحماية الرقمية والأهمية والتهديدات وتناول المحور الثاني أفضل ممارسات الحماية الرقمية فيما تناول المحور الثالث تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحماية الرقمية، إضافة إلى الخاتمة والتوصيات.

الحماية الرقمية التعريف والأهمية

حول موضوع الحماية الرقمية وأهميتها في حماية البيانات الشخصية والمؤسسية من التهديدات الرقمية المتزايدة في عصر التكنولوجيا، أوضح الباحث أن الحماية الرقمية تشير إلى التدابير والممارسات التي يتم تنفيذها لحماية المعلومات والأنظمة الرقمية من التهديدات المختلفة. وهي تشمل مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى حماية سلامة البيانات وسريتها وتوافرها. وهي تشمل حماية الأفراد والمؤسسات والحكومات.

وبيّن الباحث أن أهمية الحماية الرقمية تتلخص فيما يلي:

- حماية البيانات الشخصية في عصر التكنولوجيا، حيث تُعتبر المعلومات الشخصية مثل البيانات المصرفية، والمعلومات الطبية، والبيانات الشخصية، هدفًا رئيسيًا للمتسللين. تساعد الحماية الرقمية في الحفاظ على سرية هذه البيانات.

- حماية الهوية، حيث يساهم التأمين الرقمي في حماية هوية الأفراد من الانتحال، مما يعزز الثقة في التعاملات الإلكترونية.

- حماية الشركات، حيث تواجه الشركات تهديدات مستمرة، يمكن أن يؤدي أي خرق أمني إلى فقدان البيانات، الإضرار بالسمعة، وتكاليف مالية باهظة. لذا، فإن الحماية الرقمية ضرورية لضمان استمرارية الأعمال.

كما أكدت الورقة على ضرورة الحفاظ على سرية وسلامة المعلومات الحساسة، مثل السجلات المالية والطبية، مما يحمي المؤسسات من الأضرار المالية والسمعة الناجمة عن انتهاكات البيانات.

وتطرقت الورقة أيضًا إلى أمثلة على الهجمات الشائعة مثل الهندسة الاجتماعية، والتصيد الاحتيالي، وبرامج الفدية، وأثرها السلبي على المؤسسات، بما في ذلك فقدان البيانات وإلحاق الضرر بالملكية الفكرية.

أفضل ممارسات الحماية الرقمية

استعرضت الورقة أفضل الممارسات في الحماية الرقمية، مثل تشديد إجراءات أمن المعلومات واعتماد معايير أمنية عالمية، وتشديد إجراءات الوصول المنطقي وتصميم البنية التحتية لأمن الشبكات.

وأشار الباحث إلى أن أفضل ممارسات الحماية الرقمية تتمثل في مجموعة من الاستراتيجيات والتقنيات التي تهدف إلى حماية المعلومات والأنظمة من التهديدات الرقمية ومنها :

- تشديد إجراءات أمن المعلومات واعتماد معايير أمنية عالمية من خلال إدارة التهيئة وتبني نموذج الثقة الصفرية والدفاع المتعمق، وهو استراتيجية أمان تتبنى نهجًا متعدد الطبقات لحماية الأنظمة والشبكات والبيانات من التهديدات السيبرانية، وتعتمد هذه الاستراتيجية على فكرة أنه في حال اختراق طبقة من الدفاع، ستكون هناك طبقات أخرى لحماية النظام، مما يزيد من صعوبة الوصول غير المصرح به.

- إدارة الوصول المنطقي وتشمل الحاجة إلى المعرفة والحد الأدنى من الامتيازات وفصل الواجبات وإدارة الحسابات المميزة.

- إنشاء البنية التحتية للشبكة بشكل آمن وتشمل إنشاء مناطق الأمان الشبكة وتقسيم شبكة المؤسسة والتحكم في الوصول إلى الشبكة والشبكات الخاصة الافتراضية.

- أدوات تحديد التهديدات والوقاية منها وتشمل:

برامج مكافحة الفيروسات وأنظمة كشف النفاذ والوقاية منه وفحص الثغرات الأمنية.

- التوعية والتدريب والتعليم.

وبشكل عام شدد الباحث في ورقة عمله على أهمية تعزيز ثقافة الوعي بالأمن الرقمي من خلال التدريب، واستخدام أدوات متقدمة كجدران الحماية وأنظمة كشف التسلل وفحص الثغرات.

دور الذكاء الاصطناعي في الحماية الرقمية

سلطت الورقة الضوء على دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الحماية الرقمية، وخاصة من خلال أنظمة إدارة المعلومات الأمنية والأحداث (SIEM)، التي تستفيد من خوارزميات التعلم الآلي لتحليل بيانات الأمان في الوقت الفعلي والإسهام في الكشف السريع عن الحوادث الإلكترونية والاستجابة الفعالة، مما يعزز من مرونة المؤسسات ضد الهجمات المعقدة.

وأوضح الباحث أن مستقبل الحماية الرقمية باستخدام الذكاء الاصطناعي يبدو واعدًا جدًا مشيرا إلى الاتجاهات الرئيسية التالية:

- أتمتة مهام الأمان: يمكن للذكاء الاصطناعي أتمتة المهام الروتينية مثل فحص التحديثات وتطبيق التصحيحات، مما يتيح للفرق الأمنية التركيز على القضايا الأكثر تعقيدًا.

- تعزيز الكشف عن التهديدات: تستخدم الأنظمة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي تقنيات التعلم الآلي لتحليل كميات ضخمة من البيانات واكتشاف الأنماط المشبوهة بسرعة أكبر من الأساليب التقليدية.

- التحليلات التنبؤية: يساعد هذا الإطار الموحد في تنسيق جهود المؤسسات المالية في مواجهة التهديدات السيبرانية، مما يزيد من فعالية التصدي لها على مستوى القطاع ككل.

- الاستجابة الآلية: يمكن أن يقوم الذكاء الاصطناعي باتخاذ قرارات سريعة واستجابة تلقائية للتهديدات، مما يقلل من الوقت المستغرق للتعامل مع الهجمات.

- التحليل السلوكي: يمكن للذكاء الاصطناعي تحديد سلوكيات غير طبيعية قد تنجم عن تهديدات داخلية.

- تدابير أمنية قابلة للتكيف: أنظمة الأمان المدعومة بالذكاء الاصطناعي يمكن أن تتكيف مع التهديدات الجديدة والتغيرات في البيئة التكنولوجية.

- تحسين مصادقة المستخدم: تحديد المستخدمين من خلال سلوكهم الفريد مثل طريقة الكتابة أو استخدام الماوس.

- كفاءة التكلفة: يمكن للذكاء الاصطناعي تقليل الحاجة إلى عدد كبير من الموارد البشرية، مما يقلل من التكاليف التشغيلية، تقليل الهجمات والخروقات يعني توفير التكاليف المرتبطة بالاستجابة للانتهاكات وإصلاح الأضرار.

وذكر الباحث أن الذكاء الاصطناعي يستخدم لتحسين الكشف عن الحوادث الأمنية والاستجابة لها من خلال تحليل البيانات في الوقت الحقيقي

من خلال نقطتين رئيسيتين:

- مصادر البيانات الأمنية: حيث أن مفتاح تحديد الحوادث بنجاح يعني وجود بنية تحتية قوية لمراقبة الأمان وتعتبر البيانات أمرًا بالغ الأهمية للكشف عن الحوادث، وتتحمل المؤسسات مسؤولية جمع المعلومات الأمنية وتحليلها والاحتفاظ بها.

- ربط معلومات الأمان: حيث يقوم نظام إدارة المعلومات الأمنية والأحداثSIEM بجمع وتحليل تنبيهات الأمان والسجلات والبيانات الأخرى في الوقت الفعلي من أجهزة الأمان على الشبكة لتسهيل الكشف المبكر عن الهجمات الإلكترونية.

توصيات

وخلص الباحث إلى عدد من التوصيات أبرزها ما يلي:

1- رفع مستوى الوعي بالأمن الرقمي، وترسيخ قيم المحافظة على الأمن الوطني من خلال :

- حملات التوعية باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام لنشر المعلومات حول الأمن الرقمي وأهميته.

- تعزيز الهوية الوطنية وغرس قيم الانتماء والولاء من خلال التوعية حول أهمية الحفاظ على الأمن الرقمي كجزء من الأمن الوطني.

- التعاون بين الجهات وتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة لتحقيق الأمن الرقمي المشترك.

- التدريب وورش العمل من خلال تنظيم دورات تدريبية وورش عمل لتثقيف الأفراد حول ممارسات الأمن الرقمي، والتقنيات المستخدمة لحماية البيانات.

- المواد التعليمية: تطوير منشورات، مقاطع فيديو، ودورات عبر الإنترنت تشرح مخاطر الأمن الرقمي وكيفية التعامل معها.

2- توحيد الجهود الوطنية وتحقيق التكامل المشترك من خلال:

- إنشاء منصة تواصل بين المؤسسات لتبادل المعلومات والخبرات حول التهديدات الرقمية والحوادث، والوقاية منها.

- التعاون مع الجهات الحكومية والرقابية لضمان تحقيق الأهداف المشتركة وتوحيد الجهود في مواجهة التهديدات المتزايدة.

3 - الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية وتأهيل الكوادر الوطنية من خلال :

- تحديث الأنظمة والأجهزة لتتوافق مع المعايير الدولية وقدرات التصدي للهجمات المتطورة.

- استخدام تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في الكشف المبكر عن التهديدات ومنعها.

- تدريب الموظفين على أحدث التقنيات والتهديدات الرقمية لضمان جاهزيتهم لمواجهة التحديات.

- تشجيع الحصول على شهادات معترف بها دوليًا في مجال الأمن السيبراني لتعزيز الكفاءة والاحترافية.

4 - إصدار إطار عمل للأمن السيبراني: يوضح الضوابط المناسبة ويوفر إرشادات حول كيفية تقييم مستوى النضج.

توصيات الملتقى

بشكل عام كانت خلاصة مناقشة أوراق العمل التي تم مناقشتها في الملتقى الوطني الثاني لمكافحة الجرائم المالية الرقمية تحت عنوان (الجرائم المالية في ظل التحول الرقمي بمشاركة أكثر من (200) مشارك .. هي الخروج بالتوصيات الهامة التالية :

- التأكيد على استكمال متابعة تنفيذ مخرجات وتوصيات الملتقى الوطني الأول لمكافحة الجرائم المالية.
- التركيز على التدريب والتأهيل من خلال إقامة دورات تدريبية تخصصية في مجالات الجرائم الرقمية وأدلة الإثبات الرقمية فيها، والتكييف القانوني لها مع أجهزة الضبط القضائي، وأعضاء النيابة العامة وقضاة المحاكم، بالتنسيق بين اللجنة الوطنية والسلطة القضائية ومعهد الدراسات المصرفية وجمعية البنوك، وذلك خلال ما تبقى من هذا العام والعام القادم .
- تشكيل لجنة من الجهات المختصة لمتابعة إنجاز مشروعات القوانين وفق آخر المستجدات (مشروع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات - مشروع قانون التجارة الإلكترونية - مشروع قانون المعاملات المالية الإلكترونية) مع الاستفادة من تجارب الدول في هذا الصدد .
- حث مؤسسات الدولة والقطاع الخاص على التحول الرقمي لتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين مع مراعاة تطبيق استراتيجية الأمن السيبراني 1444 هـ المعتمدة من الحكومة في بداية العام 2023.

- التنسيق الفعال بين النيابة العامة وهيئة مكافحة الفساد ومأموري الضبط القضائي وأجهزة الرقابة الأخرى بشأن الجرائم المالية الرقمية من حيث تلقي البلاغات وجمع الاستدلالات والضبط والحجز والتجميد وكيفية اتخاذ إجراءات سليمة وفعالة لمكافحة هذه الجرائم .

- إعداد آلية وطنية للإبلاغ عن الجرائم الرقمية من خلال تطبيق إلكتروني أو أية وسيلة أخرى مناسبة .

- حث الجامعات الحكومية والخاصة والمعهد العالي للقضاء والمعاهد الأخرى على اعتبار الجرائم المالية الرقمية جزءا من منهج الدراسة الأول.
- ضرورة تنفيذ استراتيجية الأمن السيبراني التي اعتمدتها الحكومة عام 2023.
- ضرورة تطبيق منشور البنك المركزي رقم (1) لسنة 2024 بشأن الأمن السيبراني والتكيف مع المخاطر السيبرانية وتكثيف الرقابة من قبل البنك المركزي لتنفيذه.
- الاهتمام بنشر الوعي في أوساط المجتمع حول مخاطر الجرائم المالية الرقمية .

مازن بياض

تحت هذا العنوان جاءت ورقة العمل التي قدمها الأستاذ مازن محمود بياض واشتملت الورقة على أربعة محاور، وأوضح الباحث في المحور الأول منها الأهداف الأساسية من منشور الأمن السيبراني والتكيف مع المخاطر السيبرانية، وتطرق في المحور الثاني إلى القضايا التي عالجها المنشور وتضمن المحور الثالث الآثار الإيجابية المتوقعة من تنفيذ المنشور، وفي المحور الرابع تحدث الباحث عن الآثار السلبية لعدم تطبيق المنشور.

دور البنك المركزي في تعزيز الحماية الرقمية منشور الأمن السيبراني والتكيف مع المخاطر السيبرانية

وأوضح الباحث بياض في مقدمة ورقة عمله أن التكنولوجيا في عصر التحول الرقمي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من العمليات المالية والمصرفية.

وأشار إلى أنه ومع التقدم التكنولوجي السريع، تزايدت التهديدات السيبرانية التي تستهدف المؤسسات المالية، مما يضع الأصول المعلوماتية والتقنية في خطر مستمر.

ولفت إلى أن الظروف الراهنة التي تمر بها المنطقة تزيد من حدة التهديدات السيبرانية، حيث تستهدف الهجمات السيبرانية المتطورة جميع المؤسسات المالية الحكومية والخاصة في اليمن، ويُعتبر العدو متمكنًا جدًا في هذا الجانب، الأمر الذي يتطلب وعيًا سيبرانيًا عاليًا واستجابة فعّالة لحماية الأصول والبيانات.

وقال : إدراكًا لهذه التحديات، أصدر البنك المركزي اليمني المنشور الدوري رقم (1) لسنة 1445هـ / 2024 بشأن تعليمات الأمن السيبراني والتكيف مع المخاطر السيبرانية ويهدف هذا المنشور إلى تعزيز القدرات السيبرانية للمؤسسات المالية في الجمهورية اليمنية، وضمان حماية الأنظمة والبيانات من التهديدات الداخلية والخارجية، وتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين في القطاع المالي اليمني.

وأضاف الباحث : اعتمد المنشور على مجموعة من المعايير والأطر الدولية، مع مواءمتها لتتناسب مع بيئة المؤسسات المالية في اليمن، بهدف توفير الحد الأدنى من الحماية، وبما يُتيح للمؤسسات المالية إمكانية الالتزام بأحد المعايير أو الأطر العالمية بشكل أوسع حسب ما تراه مناسبًا، ويحقق أهداف الحماية المطلوبة.

وعلى نحو أكثر تفصيلا قدمت ورقة العمل نظرة شاملة عن المنشور الدوري رقم (1) لسنة 1445 / 2024 الصادر عن البنك المركزي اليمني بشأن تعليمات الأمن السيبراني والتكيف مع المخاطر السيبرانية.

وأشارت إلى أن المنشور يسعى إلى تعزيز القدرات السيبرانية للمؤسسات المالية في الجمهورية اليمنية، وضمان حماية الأنظمة والبيانات من التهديدات الداخلية والخارجية، وتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين في القطاع المالي.

الأهداف الأساسية للمنشور

ذكرت ورقة العمل عددا من الأهداف الأساسية لمنشور الأمن السيبراني والتكيف مع المخاطر السيبرانية يمكن تفصيلها على النحو التالي:

- توفير الحد الأدنى من المتطلبات الأساسية للأمن السيبراني: من خلال تحديد معايير وضوابط واضحة يجب أن تلتزم بها جميع المؤسسات المالية، لضمان حماية أصولها المعلوماتية والتقنية، وتقليل المخاطر والحوادث السيبرانية والتخفيف من تأثيرها في حالة حدوثها، إضافة إلى توحيد جهود المؤسسات المالية في مواجهة التهديدات السيبرانية، مما يزيد من فعالية التصدي لها على مستوى القطاع ككل.

- **تعزيز سلامة وسمعة ومهنية القطاع المالي والمصرفي:** من خلال حماية العمليات المالية، والحفاظ على ثقة العملاء، وتحسين السمعة والمهنية.

- **تعزيز سرية وسلامة وتوافر المعلومات:** أي تحقيق ثلاثية الأمن المعلوماتي (CIA)، حيث تعني السرية (Confidentiality) ضمان حماية البيانات من الوصول غير المصرح به، والحفاظ على خصوصية المعلومات الحساسة سواء كانت تخص المؤسسة أو عملائها.

فيما تعني السلامة (Integrity) ضمان دقة وموثوقية البيانات، والتأكد من عدم تعرضها للتعديل أو التلاعب غير المصرح به، مما يحافظ على مصداقية المعلومات.

أما التوافر (Availability) فيعني ضمان توفر البيانات والأنظمة للمستخدمين المصرح لهم في الوقت المناسب، مما يضمن استمرارية العمليات والخدمات دون انقطاع.

- **اتباع أفضل الممارسات والمعايير الدولية:** حيث يوجه المنشور المؤسسات إلى تطبيق أفضل الممارسات العالمية في مجال الأمن السيبراني، مثل معايير ISO/IEC 27001 وإطار عمل NIST، مما يعزز من مستوى الحماية والامتثال للتشريعات والمعايير الدولية، ويساهم في تطوير القدرات السيبرانية للمؤسسات المالية.

قضايا رئيسية عالجها المنشور

واستعرض ورقة العمل أبرز القضايا الرئيسية التي عالجها المنشور، مثل حوكمة الأمن السيبراني وتحديد الأدوار والمسؤوليات، إعداد وتنفيذ سياسة وبرنامج الأمن السيبراني، إدارة المخاطر السيبرانية من خلال تحليل أثر الأعمال وتقييم المخاطر، تطبيق ضوابط الحماية للأنظمة والبيانات، الكشف عن الحوادث السيبرانية والإبلاغ عنها، والاستجابة للحوادث والتعافي منها.

الآثار الإيجابية لتطبيق المنشور

وسلطت الورقة الضوء على الآثار الإيجابية المتوقعة من تنفيذ المنشور، بما في ذلك تعزيز الحماية ضد التهديدات السيبرانية، زيادة ثقة العملاء والمستثمرين، حماية الأصول المالية والمعلوماتية، تحسين الكفاءة التشغيلية، الامتثال للتشريعات والمعايير الدولية، وبناء ثقافة أمنية قوية داخل المؤسسات.

الآثار السلبية لعدم تطبيق المنشور

بالإضافة إلى ما تقدم ناقشت الورقة الآثار السلبية لعدم تطبيق المنشور، مثل زيادة التعرض للتهديدات السيبرانية، الخسائر المالية الكبيرة، تدهور سمعة المؤسسة وفقدان ثقة العملاء، تعرض المؤسسة للمساءلة القانونية والعقوبات، انخفاض الكفاءة التشغيلية، وفقدان الميزة التنافسية.

وأشارت الورقة إلى تزايد هذا الخطر في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها المنطقة، حيث تستهدف الهجمات السيبرانية المتطورة المؤسسات المالية الحكومية والخاصة في بلادنا اليمن، مما يتطلب وعيًا سيبرانيًا عاليًا واستجابة فعّالة.

توصيات للمؤسسات المالية

في الختام قدمت ورقة العمل مجموعة من التوصيات للمؤسسات المالية، وأبرزها ما يلي:

- **التنفيذ الفوري والشامل للمنشور:** وما يتطلبه من تشكيل فرق عمل متخصصة لتنفيذ المتطلبات وتلافي المخاطر المحتملة، ومراجعة وتحديث السياسات والإجراءات الحالية لضمان الامتثال الكامل للمنشور والمعايير الدولية.

- **تعزيز التعاون والتنسيق :** من خلال إنشاء شبكات تواصل بين المؤسسات المالية لتبادل المعلومات والخبرات حول التهديدات السيبرانية والحوادث، والوقاية منها وكذلك التعاون مع الجهات الحكومية والرقابية لضمان تحقيق الأهداف المشتركة وتوحيد الجهود في مواجهة التهديدات المتزايدة.

- **الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية:** عبر تحديث الأنظمة والأجهزة لتتوافق مع المعايير الدولية وقدرات التصدي للهجمات المتطورة وكذا استخدام تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في الكشف المبكر عن التهديدات ومنعها.

- **تطوير برامج تدريبية متقدمة:** بمعنى تدريب الموظفين على أحدث التقنيات والتهديدات السيبرانية لضمان جاهزيتهم لمواجهة التحديات، وأيضا تشجيع الحصول على شهادات معترف بها دوليًا في مجال الأمن السيبراني لتعزيز الكفاءة والاحترافية.

- **تعزيز الوعي العام:** من خلال تنظيم حملات توعية للجمهور حول أهمية الأمن السيبراني وطرق الحماية، لتقليل مخاطر الهجمات التي تستهدف العملاء، وتوفير موارد تعليمية على مواقع المؤسسات المالية لتعزيز ثقافة الأمن السيبراني بين العملاء.

- **مراجعة وتحديث الخطط بانتظام:** من خلال إجراء اختبارات دورية للخطط والاستراتيجيات لضمان فعاليتها في مواجهة التهديدات المستجدة وتحليل الحوادث السابقة لتحديث الإجراءات وتجنب تكرار الأخطاء.

- **تقييم واعتماد الطرف الثالث بعناية:** أي اختيار شركاء موثوقين والتأكد من التزامهم بالمعايير لتجنب المخاطر الناتجة عن الإسناد الخارجي، وأيضا المراجعة الدورية للاتفاقيات وتحديثها لضمان حماية المصالح المشتركة والامتثال للمعايير.

- **تعزيز الأمن في وسائل التواصل الاجتماعي:** من خلال تطوير سياسات واضحة لإدارة وحماية الحسابات الرسمية لمنع استغلالها في الهجمات السيبرانية، ومراقبة النشاطات للكشف عن أي استخدام غير مصرح به واتخاذ الإجراءات اللازمة.

- **الالتزام بالشفافية والإبلاغ:** أي إبلاغ الجهات المعنية بالحوادث السيبرانية في الوقت المناسب للحد من تأثيرها والتعاون في معالجتها، والتواصل مع العملاء لإبلاغهم بأي تأثيرات محتملة وتقديم الدعم اللازم.

- **تقييم الأداء ومؤشرات النجاح:** من خلال وضع مؤشرات أداء لقياس فعالية الأمن السيبراني ورصد التحسين المستمر، وأيضا مراجعة الأداء وتقديم تقارير دورية للإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة وتعزيز القدرات.

تحت هذا العنوان جاءت ورقة العمل التي قدمها الدكتور طه محمد عبدالله الرحومي وناقشها المشاركون في الملتقى، حيث اشتملت ورقة العمل على توضيح المفاهيم الأساسية في الامتثال - تعريف الامتثال (القانوني، إجراءات مكافحة غسل الأموال) - وظيفة الامتثال - الامتثال الرقمي. إضافة إلى توضيح المفاهيم الأساسية في التحول الرقمي - تعريف التحول الرقمي - أهمية التحول الرقمي- مراحل التحول الرقمي- أهم مميزات التحول الرقمي المتعلقة بالامتثال.

وظيفة الامتثال في ظل التحول الرقمي

وعلى نحو أكثر تفصيلا ركزت ورقة العمل على وظيفة الامتثال في ظل التحول الرقمي «التحول الرقمي لسياسات وإجراءات الامتثال» من خلال توضيح- إجراءات العناية الواجبة- تحديث بيانات العملاء- الرقابة على العمليات - حفظ السجلات- إدارة المخاطر- الإخطار عن التعاملات المشبوهة- التدريب - التدقيق الداخلي.

كما تناولت الورقة « إجراءات الامتثال في عصر التطور الرقمي»- تطور معايير الامتثال مع التكنولوجيا - التكيف مع الواقع الرقمي - تنفيذ أطر امتثال قوية في المؤسسات الرقمية- التدريب والتطوير لإدارة الامتثال الرقمي - دور الذكاء الصناعي في الكشف عن الأنشطة غير القانونية.

وأوضح الدكتور الرحومي في مقدمة ورقة عمله أن العالم شهد خلال السنوات القليلة الماضية من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين موجات متتالية من التغيرات والتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وباعتبار أن القطاع المصرفي هو أحد الأنشطة الاقتصادية الهامة والرئيسية للدول، وذلك لمساهمته في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لتحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف للاقتصاد، حيث أن الخدمات المصرفية التي تقدمها المؤسسات هي الواجهة الرئيسية للمتعاملين معها، فقد ترتب على الثورة الرقمية حدوث تطور في القطاعات بما فيها القطاع المصرفي والذي له أثر في تقديم الخدمات المقدمة عبر التقنيات الحديثة، وأصبحت أجهزة الحاسب الآلي والهاتف وغيرها من التقنيات الجديدة من المكونات الأساسية لأداء العمليات الخاصة بالمؤسسات، حيث تمتاز بانخفاض تكلفتها، وسرعة خدمة العملاء من خلالها، ومبادلة المعلومات والرقابة عليها وكذلك تقديم الخدمات المصرفية للعملاء عن طريقها في الأسواق المحلية والخارجية.

د. طه الرحومي

وأشار إلى أن الخدمات المصرفية تعرضت للعديد من مراحل التطور حيث تحولت من نشاط تقليدي يستخدم الورق في إنجاز تعاملاته إلى بنوك تقنية وافتراضية تستخدم مختلف شبكات الاتصال، ومع الثورة المعلوماتية المعاصرة وما صاحبها من تطور تقني، دفع القطاع المصرفي إلى مواكبة هذا التطور وتقديم خدمات تكنولوجية مصرفية لتحسين أدائها وتقديم خدمات لا تحتاج إلى جهد كبير لاستخدامها، كما تحتم على المؤسسات مواكبة التقدم والتطور والمسارعة في تطوير خدماتها كلما تطورت التقنية وتغيرت أساليب استخدامها.

وقال: أن المؤسسات تسعى لتقديم منتجاتها وخدماتها التقنية في ظل مواكبة التطورات المحلية والدولية، والاهتمام بجودة الخدمات وتحقيق رغبات العملاء كأحد المداخل الرئيسية لزيادة وتطوير قدرتها التنافسية، وذلك الأمر الذي يساهم في زيادة قدرة المؤسسة التنافسية لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها جراء التطورات الاقتصادية والإلكترونية، كما تسهم الخدمات المصرفية الإلكترونية بشكل أو بآخر في اكتساب الميزة التنافسية من خلال رفع كفاءة الخدمة المقدمة وفاعليتها.

وأضاف: عند تقديم المؤسسات لخدماتها بالطرق التقليدية أو الالكترونية لابد من الامتثال لإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واتخاذ إجراءات العناية الواجبة تجاهها بهدف تفادي المخاطر المحتملة خاصة في التعاملات الالكترونية، والتي تُعد مخاطرها كبيرة جداً، كونها خدمات تُقدم عن بُعد، وفي هذه الحالة لابد من الرقابة المستمرة عليها بهدف الحد من المخاطر أو تخفيفها.

مفهوم وظيفة الامتثال الرقمي

أشار الباحث الرحومي إلى أن وظيفة الامتثال وظيفة مستقلة تهدف إلى التأكد من امتثال المؤسسة وانسجام سياساتها الداخلية مع كافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير وقواعد السلوك المهني والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية، وذلك بمراقبة وتقييم مدى الالتزام بها.

ولفت إلى أن الامتثال الرقمي يعني الالتزام بالقوانين والمتطلبات القانونية والإجراءات التي تجعل أنظمة المؤسسات وشبكاتها آمنة ومحمية ضد الهجمات الإلكترونية.

وأكد أن دور وظيفة الامتثال في المؤسسات يعد دوراً محورياً من خلال انتقالها إلى العمليات الرقمية، ومن خلال ذلك فإنه لابد من أتمتة الخدمات المالية والمصرفية لكي تنعكس على أتمتة الامتثال لإدارة برنامج مكافحة غسل الأموال، حيث يتم التعرف على التحول الرقمي لسياسات وإجراءات الامتثال من خلال الطرق التقليدية اليدوية - رقمنة المعلومات - رقمنة العمليات - التحول الرقمي والذي يعني تحويل المعلومات من ورقية إلى تكنولوجية .

إجراءات الامتثال الرقمي

وبيّن أن من إجراءات الامتثال - إجراءات العناية الواجبة - تحديث بيانات العملاء - الرقابة على العمليات - حفظ السجلات - إدارة المخاطر - الإخطار عن التعاملات المشبوهة - التدريب - التدقيق الداخلي.

وتطرق الباحث إلى إجراءات الامتثال في عصر التحول الرقمي والتي لخصها فيما يلي:

- تطور معايير الامتثال مع التكنولوجيا وتشمل أتمتة عمليات الامتثال وحماية البيانات والخصوصية وابتكار التكنولوجيا التنظيمية.
- التكيف مع الواقع الرقمي الجديد.
- تنفيذ أطر امتثال قوية في المؤسسات الرقمية.
- التدريب والتطوير لإدارة الامتثال الرقمي.
- دور الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأنشطة غير القانونية ويشمل تحليل السلوك والتدريب الآلي وتحليل الشبكات مع الإشارة إلى أن استخدام التقنيات الثلاث السابقة قد يعزز من قدرة المؤسسات على حماية نفسها من الجرائم بما فيها جريمة الاحتيال المالي.

توصيات

وخلص الباحث الدكتور الرحومي إلى عدد من التوصيات أبرزها ما يلي:

- دراسة نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية والتعرف على فرص وتهديدات البيئة الخارجية لدى المؤسسات قبل اتخاذ قرار التحول الرقمي.
- دراسة البيئة المحيطة بالمؤسسات لكي تتناسب الخدمات المقدمة مع ثقافة المجتمع، وتلبي رغباتهم.
- تدريب موظفي المؤسسات بشكل عام ومسؤولي الامتثال بشكل اساسي على إدارة برنامج الامتثال الرقمي.
- مؤامة التحول الرقمي في المؤسسات مع المعايير الدولية والقوانين المحلية وتعليمات جهات الرقابة والاشراف.
- تحول سياسات وإجراءات المؤسسات من تقليدية إلى الكترونية، بهدف توافر امتثال رقمي، وإدارة برنامج الامتثال بالطرق التكنولوجية.
- تنظيم المزيد من ورش العمل والمؤتمرات التي تتناول التحول الرقمي بشأن الامتثال، وانعكاسه على المؤسسات.
- الاستفادة من أفضل الممارسات المصرفية المحلية والدولية، لإتخاذ قرار التحول الرقمي.
- أن يتم اتخاذ قرار التحول الرقمي من خلال البدء بالرقمنة للمعلومات ورقمنة العمليات.

صناعة التمويل الأصغر والشمول المالي

أمين ياسين *

تعتبر بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر أحد الأدوات الهامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الكبيرة التي تواجهها البلاد الناتجة عن الصراع وإطالة أمده وخاصة فيما يتعلق بالانقسام الحاصل في البنك المركزي اليمني ووجود عملتين وحالة عدم الثقة في القطاع المصرفي التقليدي لدى جمهور المتعاملين وتحول التعامل نحو شركات الصرافة مما عظم أرباحها وتوسعها في مختلف محافظات الجمهورية وهذا النمو المطرد فتح شهية العديد من شركات الصرافة إلى التحول إلى بنوك تمويل أصغر والحصول على تراخيص من البنك المركزي بجناحيه للحصول على ميزات إضافية تمكنها من ممارسة أنشطة مصرفية محضورة على شركات الصرافة وفق قانون الصرافة مثل فتح حسابات ادخار ومنح التمويلات وقد مهد لها الطريق سهولة المتطلبات المطلوبة للتحول إلى بنك تمويل أصغر.

قانون إنشاء بنوك التمويل الأصغر رقم (15) للعام 2015 الذي يحضر على هذه البنوك بعض الخدمات التي أصبحت لا تستطيع تقديمها البنوك التقليدية بسبب الأوضاع المالية والاقتصادية والانقسام المالي وهنا أصبح التحول إلى بنك تقليدي غير مجدي وهذه الخدمات كما ذكرها القانون:

استلام ودائع نقدية قابلة للدفع عند الطلب من خلال إصدار شيكات..

فتح اعتمادات مستندية أو استلام بوالص الشحن.

العمل كوكيل لتوسيع الخدمات الائتمانية.

قبول الأمانات والأعمال المتعلقة بالوصايا.

امتلاك أسهم في مشاريع.

وسمح لهذه البنوك بالجمع ما بين أعمال شركات الصرافة وبعض أعمال البنوك مما أعطاها مساحة أكبر لتقديم خدمات مصرفية مثل التحويلات المالية وتحويلات تمويلية تخدم فئات واسعة في الريف والحضر ولمختلف فئات المجتمع والتركيز على الفئات الأشد فقراً من خلال الرسالة المجتمعية في دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر وتوفير فرص متساوية لجميع فئات المجتمع وتحسين مستويات المعيشة لأفراد من خلال التركيز على الفئات والشرائح الفقيرة وصولا للاعتماد على الذات (كما جاء في المادة 3 من قانون بنوك التمويل الأصغر).

وبما أن الشمول المالي يلعب دورًا حيويًا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتمكين جميع فئات المجتمع في الريف والحضر من الوصول إلى الخدمات المالية، مما يساهم في تحسين مستويات المعيشة وتحقيق التنمية المستدامة فإن بنوك التمويل الأصغر تُعنى بتقديم خدمات مالية متكاملة تشمل التمويلات، وفتح ودائع التوفير، والتأمين، والتحويلات المالية للأفراد والمشاريع الصغيرة التي قد تجد صعوبة في الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية وتتمكن بنوك التمويل الأصغر في تقديم هذه الخدمات من خلال :

1. توفير التمويل لأصحاب المشاريع الصغيرة والنساء، مما يساهم في زيادة دخل الأسر وتحسين مستوى المعيشة.

2. تقديم التمويل اللازم لبدء وتوسيع المشاريع الصغيرة القائمة، مما يعزز النمو الاقتصادي المحلي ويوفر فرص عمل جديدة.

3. تحقيق الاستدامة المالية من خلال توفير منتجات مالية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء وتماشيا مع التطور الحاصل في تقديم الخدمات المالية الرقمية .

وإذا ما أدت بنوك التمويل دورها كما يجب فإن هذا الدور سيعمل على توسيع نطاق الشمول المالي من خلال تقديم خدمات مالية متنوعة بما في ذلك:

1. زيادة الوعي المالي: عبر حملات توعية وتثقيف مالي للمجتمعات المحلية حول أهمية الادخار والاستثمار واستخدام الخدمات المالية.

2. تحسين البنية التحتية المالية: من خلال تطوير شبكات البنوك والمؤسسات المالية وتوسيع نطاق خدماتها للوصول إلى المناطق الريفية والنائية خارج المدن التي تتركز فيها الفئات المستهدفة (الفئات الفقيرة وذات كثافة سكانية عالية).

4. الابتكار التكنولوجي :من خلال استخدام التكنولوجيا المالية (FinTech) لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتبسيط إجراءات الحصول على التمويل.

واقع مؤسسات وبنوك التمويل الأصغر والشمول المالي في بلادنا

باستثناء بعض بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر التي سعت للانتشار في مراكز المحافظات والمدن والمديريات الرئيسية سعيا منها للوصول لأكبر شريحة من الشرائح المستهدفة، نجد أن معظم هذه البنوك لم توفق في تطبيق روح قانون بنوك التمويل الأصغر والهدف الأساسي منها كما حدده المشرع اليمني في تعريف هذه البنوك والتي تهدف إلى :(تقديم الخدمات المصرفية للأسر وصغار المزارعين والمشاريع الصغيرة والأصغر في القطاعين الحضري والريفي في الجمهورية وذلك لتحقيق النهوض الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي).

وعرف التمويل الأصغر بأنه (التعامل بالأعمال المصرفية مع الأسر وصغار المزارعين والمشاريع الصغيرة والأصغر في القطاعين الحضري والريفي وفقاً لهذا القانون واللائحة التنفيذية والتعليمات الصادرة من البنك المركزي).

حيث نجد أن جوانب القصور في عمل معظم بنوك التمويل الأصغر تتمثل فيما يلي:

اقتصار عملها على مراكز المدن الرئيسية فقط والتي تتمتع بنشاط تجاري وعدم فتح فروع ومكاتب لها في محافظات أخرى أو

مديريات تمثل كثافة سكانية كبيرة وقطاعات يمكن أن تسفيد من خدمات التمويل الأصغر مثل المزارعين .

التركيز على تقديم الخدمات المصرفية كمهمة رئيسية منذ الافتتاح مثل (فتح التطبيقات المالية والمحافظ الإلكترونية وتفعيل خدمات السداد لمختلف الخدمات الحكومية والتنافس عليها مثل "شحن أرصدة الهاتف- إجراء التحويلات- سداد المشتريات" وابتعادها عن الهدف الرئيسي من هذه البنوك والمؤسسات كما ذكرنا سابقًا.

التركيز بشكل أكبر أيضا على تقديم الحوالات عبر شبكات التحويلات المحلية حيث أصبح لكل بنك شبكته الخاصة التي ترتبط مع معظم شبكات التحويل لشركات الصرافة ويمارس عمله وكأنه شركة صرافة والتركيز على تحصيل العمولات وبقاء معدلات الأرصدة الدائنة للحوالات غير المصروفة لديه.

التركيز على المضاربة في بيع وشراء العملات الأجنبية وجني الأرباح من خلال عمليات بيع وشراء العملات وارتباط هذه البنوك بشركات الصرافة لتحقيق هذا الغرض.

تقديم التمويلات لأغراض تجارية واستهلاكية مبتعدة عن هدف تمويل المشاريع الصغيرة والأصغر في معظم الأحيان وإن كان هناك تمويلات لبعض المشاريع إلا أنه أصبح نشاطا ثانويا لهذه البنوك وأخرجها عن هدفها المتمثل في تخفيف الفقر والمساهمة الفاعلة بالاقتصاد الوطني من خلال تعزيز الشمول المالي والوصول إلى كل الفئات المستهدفة في الريف قبل الحضر .

التركيز على استقطاب موظفين من مؤسسات مالية وشركات تجارية لا يحملون التأهيل الكافي في صناعة التمويل الأصغر الأمر الذي يشير إلى عزوف هذه البنوك عن الهدف المرسوم لها وممارسة أنشطة تجارية بحتة .

لا ننسى أن هناك بنوك ومؤسسات تمويل أصغر ساهمت في تأسيس دور التمويل الأصغر في اليمن من بداية التسعينيات وكان لها الدور الكبير في تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي في بلادنا والمساهمة في تأهيل وتدريب خريجي الجامعات في مجال التمويل الأصغر وتهيئتهم لسوق العمل في التمويل الأصغر وجعل المساهمة المجتمعية ضمن أهدافها الاستراتيجية التي تسعى لتحقيقها وتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في توصيل خدمات التمويل الأصغر لكل منطقة سعيا لتحقيق الشمول المالي بالرغم من الأوضاع الحالية في بلادنا.

في الختام، تبرز أهمية الإشارة إلى أن انتشار بنوك التمويل الصغير والأصغر يمثل خطوة حيوية نحو تحقيق الشمول المالي في اليمن، إذا قام البنك المركزي بتفعيل دوره الرقابي وأعادها إلى دورها الحقيقي لتكون أساسًا لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل في بلادنا .

*رئيس قسم تدقيق الشركات التابعة- بنك التضامن

في ظل الأزمة الاقتصادية والسياسية الحادة التي تعيشها اليمن أصبحت الحاجة إلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر أحد الحلول المتكيفة مع أحداث النزاع المستمر، والذي نتج عنه تدهور البنية التحتية وتأثر جميع القطاعات الاقتصادية سلباً، مما زاد من الضغوط على الموارد الزرعية والطبيعية والبيئية، خصوصا الموارد الزراعية والتي تعد من القطاعات الأساسية باليمن بحكم طبيعة الأرض اليمنية الزراعية منذ القدم.

المصارف ودورها في دعم الاقتصاد الأخضر في اليمن

أ. أسامة الشوخي*

وتجدر أهمية الإشارة هنا أن الاقتصاد الأخضر يمثل نهجًا مستدامًا يمكن أن يساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والبيئية في اليمن، من خلال تعزيز الممارسات البيئية المستدامة – أي الحفاظ على الموارد الطبيعية – والتحول نحو مصادر الطاقة البديلة بالتزامن مع زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وهذا من شأنه أن يمكن لليمن ويساعدها من الصمود في مواجهة الأزمات التي تمر بها، وأيضا وضع أسس يبنى عليها مستقبل ما بعد استقرار الأوضاع، وفي هذا السياق، فإن فكرة المقال بأن المصارف اليمنية ستؤدي دوراً حيوياً بالتوجه نحو الاقتصاد الأخضر ودعمه، تستدعي أن نعرضها ونتناولها بنوع من التفصيل والطرح والتوضيح للدور الذي يمكن أن تقوم به المصارف اليمنية لدعم فكرة التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.

تعريف الاقتصاد الأخضر Green economy

تعرف غرفة التجارة الدولية ICC الاقتصاد الأخضر بأنه: اقتصاد يعمل فيه النمو الاقتصادي والمسؤولية البيئية معًا بطريقة متبادلة التعزيز مع دعم التقدم في التنمية الاجتماعية، وعليه يمكننا الاستدلال من تحليل التعريف، بتالي:

- الاقتصاد الأخضر: هو نظام اقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في جميع جوانب النشاط الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي والمسؤولية البيئية معًا: يشيران إلى أن الاقتصاد الأخضر لا يركز فقط على تحقيق النمو الاقتصادي، بل يسعى أيضًا إلى حماية البيئة وتقليل التأثيرات السلبية للأنشطة الاقتصادية على الطبيعة.
- طريقة متبادلة التعزيز: تعني أن النمو الاقتصادي والمسؤولية البيئية يعززان بعضهما البعض. فمثلاً، الاستثمار في الطاقة المتجددة يخلق فرص عمل جديدة ويعزز النمو الاقتصادي، وفي نفس الوقت يقلل من التلوث ويحافظ على البيئة.
- دعم التقدم في التنمية الاجتماعية: يشير إلى أن الاقتصاد الأخضر يساهم في تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات، مثل توفير فرص عمل، وتحسين الصحة، وتقليل الفقر.

أهمية الاقتصاد الأخضر

- النمو الاقتصادي: يخلق فرص عمل جديدة ويحفز الابتكار ويعزز التنمية الاقتصادية المستدامة.
- العدالة الاجتماعية: يعزز العدالة الاجتماعية من خلال ضمان تقاسم فوائد النمو الاقتصادي من قبل الجميع.
- المرونة: يساعد في بناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والتحديات البيئية الأخرى.
- حماية البيئة: يساعد في الحد من التلوث والحفاظ على الموارد والتخفيف من آثار تغير المناخ.

فرص القطاع المصرفي اليمني للاستثمار والتمويل لمشاريع الاقتصاد الأخضر

تتنوع أشكال مشاريع الاقتصاد الأخضر التي يمكن للقطاع المصرفي اليمني استثمارها وتمويلها، حيث تتضمن:

1) الاستثمار وتمويل مشاريع الطاقة المتجددة أي:

- الطاقة الشمسية: الاستثمار وتمويل مشاريع تصنيع الألواح الشمسية وتركيبها وصيانتها.
- طاقة الرياح: الاستثمار وتمويل مشاريع تصنيع توربينات الرياح وتركيبها وتشغيلها.
- الطاقة الكهرومائية: الاستثمار وتمويل محطات الطاقة الكهرومائية والبنية الأساسية ذات الصلة، والتي تتمثل في: بناء السدود والخزانات: لجمع المياه وتوجيهها لتشغيل التوربينات، تركيب التوربينات والمولدات: وهي القلب النابض لأي محطة كهرومائية، إنشاء شبكات نقل الكهرباء: لنقل الطاقة المنتجة إلى المستهلكين.

2) الاستثمار والتمويل الزراعي المستدام من خلال :

- الاستثمار والتمويل لمشاريع الري: وتتضمن:

- أنظمة الري بالتنقيط والرش: تساعد هذه الأنظمة على ترشيد استهلاك المياه وتحسين كفاءة الري.
- بناء الخزانات وتجميع مياه الأمطار: يساهم في توفير المياه خلال فترات الجفاف ويقلل من الاعتماد على مصادر المياه الجوفية.

الاستثمار والتمويل لشراء المعدات الزراعية:

- الجرارات والميكنة الزراعية: تساعد على زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف.
- آلات الحصاد والتعبئة والتغليف: تحافظ على جودة المنتجات الزراعية وتساعد على تسويقها بشكل أفضل.

الاستثمار والتمويل بمشاريع الزراعة العضوية:

- إنتاج المحاصيل العضوية: يشمل زراعة المحاصيل دون استخدام الأسمدة والمبيدات الكيميائية.
- تربية الحيوانات العضوية: توفير بيئة طبيعية للحيوانات وتغذيتها على الأعلاف العضوية.

- الاستثمار والتمويل بمشاريع الزراعة المحمية:

- البيوت البلاستيكية: توفير بيئة مثالية لنمو المحاصيل على مدار العام.
- أنظمة التهوية والتدفئة والتبريد: التحكم في الظروف البيئية داخل البيوت البلاستيكية.

- الاستثمار والتمويل بمشاريع تحسين التربة:

- إضافة السماد العضوي: تحسين خصوبة التربة وزيادة قدرتها على الاحتفاظ بالماء.
- زراعة المحاصيل البقولية: تثبيت النيتروجين في التربة وتحسين بنيتها.

- الاستثمار والتمويل بمشاريع إدارة المخاطر الزراعية:

- التأمين على المحاصيل: حماية المزارعين من الخسائر الناتجة عن الظروف الجوية غير المتوقعة والأمراض والآفات.

الاقتصاد الأخضر يمثل نهجًا مستدامًا يمكن أن يساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والبيئية في بلادنا

● أنظمة الإنذار المبكر: المساعدة في اكتشاف الأمراض والآفات مبكرًا واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من انتشارها.

- الاستثمار والتمويل بمشاريع التسويق والتوزيع الزراعي ومنتجاته:

● بناء المخازن: تخزين المنتجات الزراعية وحمايتها من التلف.

● إنشاء أسواق للمزارعين: توفير منصة للمزارعين لبيع منتجاتهم مباشرة للمستهلكين.

صيغ التمويل الإسلامية بالمصارف اليمنية وتوظيفها لتمويل مشاريع الاقتصاد الأخضر

أولاً:الاستثمار في الطاقة المتجددة:

- التمويل بالمرابحة: يمكن للمصارف استخدام صيغ المرابحة لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة من خلال شراء الألواح الشمسية أو توربينات الرياح وبيعها للمستثمرين بفائدة

- التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك:

- يمكن للمصارف شراء معدات الطاقة المتجددةوتأجيرها للمستثمرين فترة محددةعلى أن يمتلك المستثمر المعدات بعد انتهاء فترة الإيجار.

ثالثاً: الاستثمار في مشاريع إدارة النفايات وتدويرها:

- التمويل بالمضاربة: يمكن للمصارف تقديم رأس المال للشركات الناشئة في مجال إدارة النفايات وإعادة التدوير، ويتم تقاسم الأرباح بين الطرفين.

الاقتصاد الأخضر: طريقنا نحو الأمام، حتى في أوقات الأزمات:

قد يبدو للوهلة الأولى أنه قد يبدو من غير المنطقي أن نسعى إلى اقتصاد أخضر خلال أوقات الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تمر بها بلادنا، ولكن وبالتطرق بتعمق لمثل هذا الموضوع في حد ذاته ندرك بأن مجرد التفكير والطرح لمثل هذه المواضيع يمثل خطوة نحو تعزيز وتبني فكر استراتيجي يعمل على إيجاد بدائل متكيفة تمكننا ولو بشكل بسيط من بدء زحزحة صخرة الركود الاقتصادي وتحريك عجلة النمو رويداً رويدا، والسعي إلى خلق فرص عمل لفئات مجتمعنا اليمني، توجد حلول ولو جزئية لمشاكلنا الاقتصادية، من خلال:

1) خلق فرص العمل: يمكن للصناعات الخضراء أن تخلق فرص عمل جديدة، وخاصة في قطاعات الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة والتكنولوجيا الخضراء.

2) فرص الاستثمار: يمكن للمشاريع الخضراء أن تجتذب الاستثمار، سواء المحلي أو الأجنبي.

3) زيادة القدرة التنافسية: يمكن أن يعزز التركيز على الاستدامة القدرة التنافسية العالمية للبلد.

4) القدرة الاقتصادية على الصمود: يمكن للاقتصاد المتنوع، بما في ذلك القطاعات الخضراء، أن يكون أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية.

5) الحد من التفاوت المجتمعي: يمكن أن توفر الوظائف الخضراء فرصًا للمجتمعات المهمشة.

6) التنمية المجتمعية: تمويل المشاريع الخضراء تنشيط المجتمعات وخلق شعور بالملكية.

خاتمة:

بينما تواجه اليمن تحديات اقتصادية وسياسية شديدة، فإن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يمثل منارة أمل، والمصارف اليمنية، باعتبارها مؤسسات مالية رئيسية، في وضع فريد لتحفيز هذا النوع من التوجه والتحول، ومن خلال إعطاء الأولوية لمحاولة تبني الاستثمار والتمويل بمشاريع الاقتصاد الأخضر، يمكن للمصارف اليمنية أن تلعب دورًا محوريًا في بناء مستقبل مرن ومزدهر لليمن بالرغم من أي ظروف قاسية، وقد يوفر الاقتصاد الأخضر مسارًا مستدامًا للسير فيه نحو التعافي الاقتصادي والتأسيس لمنهج تنمية مستدامة، بالتزامن مع طريق تسير عليه البلاد ومن فيها نحو الخروج بإذن الله من أزماتها الراهنة.

*مشرف قسم السيولة- بنك التضامن
فرع صنعاء – المركز الرئيسي

> **تبني المصارف اليمنية للاستثمار والتمويل بمشاريع الاقتصاد الأخضر، يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في بناء مستقبل مزدهر للبلد**

المصـــــادر

https://en.wikipedia.org/wiki/Green_economy 1-
https://www.worldbank.org/en/news/ 2-
what-you-need-to-know-about-/04/10/feature/2021
green-loans
https://www.unep.org/regions/asia-and-pacific/ 3-
regional-initiatives/supporting-resource-efficiency/
green-economy
-https://www.mdpi.com/1996 4-
text=Green%20Banking%20:~:1292#/4/15/1073
.5D%2C8%5B7%(GB)%20refers%20to,resources%20
https://corporate.enelx.com/en/question-and- 5-
answers/what-is-green-economy

الإعلام.. الحاضر الغائب في البنوك اليمنية!!

محمد علي ثامر *

يذهب كثيرٌ من خبراء المال والأعمال والمصارف إلى أن العمل الإعلامي في البنوك يعد ركناً أساسياً لنجاح أي بنكٍ أو مؤسسةٍ مصرفيةٍ أو غيرها، وذلك من خلال توفيره معلوماتٍ شفَّافةٍ ودقيقة عن أعمالها وإنجازاتها وخدماتها ومنتجاتها، بل وعن قصص نجاحاتها في رفد التنمية في البلدان التي تعمل فيها، فها هو الخبير في الاقتصاد الدولي ميلتون فريدمان يقول: «الاقتصاد هو فن استخدام الموارد المالية، والإعلام هو فن لعب الأدوار في توجيه تلك الموارد»، أما زميله راي داليو فيقول: «الفهم الجيد للأخبار المصرفية والاقتصادية يمكن أن يمنحك ميزةً في اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة»، وليس ببعيدٍ عنهما خبير المصارف الدولي كلاوديو بوريو والذي يقول: «الإعلام يصنع الثقة بالأنظمة المالية والمصرفية؛ لذا فالثقة هي أحد أعمدة الاقتصاد»؛ أي أن العمل الإعلامي في البنوك يعد أحد العناصر الأساسية التي تُسهم في تعزيز وتشكيل الصورة العامة للقطاع المصرفي بشكلٍ عام، وحتماً تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين فيه، وتحديداً ونحن في عصر المعلومات والتكنولوجيا الحديثة، حيث أصبح التواصل الفعَّال مع الجمهور أمراً ضرورياً لنجاح أي مؤسسةٍ كانت، وخاصةً البنوك التي تتعامل مع أموال الناس (إيداعاً، وإقراضاً، وفوائد وأرباح)، وتقدم خدماتٍ مصرفيةٍ وماليةٍ حيويةٍ ومهمة؛ ولكن فما نشاهده ونتابعه في بلادنا مثلاً؛ فالإعلام البنكي يكاد يكون هو الحاضر الغائب؛ إن لم يكن غائباً ومُغيباً بالمرة؛ وهذا الأمر ليس من صنع مخيلتي أو من نتاج فكرةٍ ما طرأت عليَّ، ولكنه الواقع المُعاش، ويمكن دراسته دراسةً دقيقةً وحصيفة، وسيتفاجأ الجميع حتماً بأن الإعلام البنكي يعد أمراً هامشياً أو لا يكاد يُذكر في تلك البنوك، بعد أن كان في سنواتٍ وعهودٍ خلت حاضراً وبقوةٍ فيها، ويؤدي خدماته في توعية وتثقيف الجمهور اليمني بما تقدمه هذه البنوك من خدماتٍ مصرفيةٍ راقية، بل وفي ترويج وتسويق منتجاتها الموجهة لشريحة عملائها على امتداد هذا الوطن العزيز؛ ولكنه الواقع المرير الذي يتكشف ونبدو وكأننا نسير بالعَجَلة إلى الخلف، أو على أدق تقديرٍ محلك سر!!

أولاً: لماذا الإعلام مهمٌ للعمل البنكي؟!

ما هو معلومٌ ومعروفٌ أن الإعلام يؤثر في عملية توعية الجمهور للمنتجات المالية والخدمات المصرفية، بل ويمكنه المساهمة في تشكيل الرأي العام حول أهم القضايا المصرفية والمالية والاقتصادية في البلد برمته، كما أنه يُعتبر أداةً استراتيجيةً مهمة تُعزز من قدرة هذه البنوك على التكيف مع التغيرات الطارئة في السوق المصرفية؛ مما يعمل على تحقيق النجاح والنمو المستدام لتلك البنوك؛

> **البنوك اليمنية بحاجة إلى إعادة تقييم استراتيجياتها الإعلامية والتسويقية وتطويرها بما يتناسب مع التحديات الحالية**

وبالتالي، يمكننا الجزم بأن الإعلام هو جزءٌ لا يتجزأ من العمل المصرفي سواءً في اليمن أو في غيرها، لكونه يحقق ما تصبوا إليه من خلال:-

1. بناء الثقة: فالإعلام البنكي الفعَّال يُعزز من ثقة العملاء في البنك، مما يزيد من ولائهم ويشجعهم على استخدام خدمات البنك بشكلٍ أكبر.
2. التواصل الفعّال: فمن خلال الإعلام، يمكن للبنوك إيصال رسائل ومعلوماتٍ مهمة حول أحدث المنتجات والخدمات المصرفية التابعة لها، مما يساعد العملاء على اتخاذ قراراتٍ مستنيرةٍ وصحيحة.
3. إدارة الأزمات: في حالة حدوث أزماتٍ أو مشاكل تتعلق بسُمعة أيٍّ بنك، يكون للعمل الإعلامي دورٌ حيويٌّ في إدارة ومواجهة تلك الأزمات من خلال التواصل السريع والفعَّال مع الجمهور ووسائل الإعلام، ولعب دوراً حيوياً في توضيح الموقف، مما يساعد على تقليل الأضرار المحتملة من جراء تلك الأزمات.
4. التثقيف المصرفي: يلعب الإعلام البنكي دوراً مهماً في تثقيف الجمهور حول المفاهيم المصرفية والمالية، مما يزيد من ارتفاع الثقافة المصرفية

> **التواصل الفعَّال مع الجمهور أمر ضروري لنجاح أي مؤسسة كانت، وخاصة البنوك**

لدى شريحة العملاء من الأفراد والشركات.

5. تعزيز الشفافية: يساعد العمل الإعلامي البنكي في تعزيز الشفافية من خلال توفير المعلومات الدقيقة والواضحة حول المنتجات والخدمات المصرفية التي يقدمها البنك، مما يسهم في بناء الثقة وتحسين العلاقة مع عملائه، ويخلق أفضل التجارب لهم.
6. تحليل السوق: يساعد الإعلام البنكي في فهم احتياجات العملاء وتوجهات السوق، مما يمكّن البنوك من تحسين خدماتها وتطوير استراتيجياتها بصورةٍ مستمرة.
7. التسويق والترويج: يساهم الإعلام في التسويق والترويج للمنتجات والخدمات الجديدة التي يطلقها البنك، مما يساعده على جذب عملاء جدد وزيادة حصته في السوق.
8. التشبيك مع وسائل الإعلام: يساعد العمل الإعلامي البنكي في بناء علاقاتٍ قوية مع وسائل الإعلام المختلفة، مما يُعزز من مكانة البنك ويجعله أكثر قبولاً في المجتمع.
9. تسليط الضوء على المسؤولية الاجتماعية: يمكن للعمل الإعلامي أن يبرز المبادرات الاجتماعية التي يقوم بها البنك، مما يسهم في تحسين صورته العامَّة ويجذب العملاء الذين يهتمون بهذه المبادرات.

ثانياً: اندثار الصناعة الإعلامية في البنوك اليمنية

كانت البنوك اليمنية في سنواتٍ وعهودٍ خلت تعتمد على الإعلام اعتماداً كلياً في إيصال رؤيتها ورسالتها وأهدافها إلى الجمهور، بل وتعتبرها وسيلةً مُثلى لتوثيق وحفظ تاريخها وإنجازاتها؛ ولكن ما نراه مؤخراً فقد اندثر العمل الإعلامي والصناعة الإعلامية في معظم البنوك اليمنية، وربما يعود ذلك إلى:-

1. الأوضاع السياسية والاقتصادية: حيث تعاني اليمن من صراعاتٍ سياسيةٍ مستمرة وأزماتٍ اقتصاديةٍ متوالية، مما يؤثر سلباً على قدرة البنوك على الاستثمار في الإعلام والترويج لخدماتها عبره.
2. قلة الوعي بأهمية الإعلام: لا تدرك قيادات بعض البنوك اليمنية لأهمية الإعلام كأداةٍ للتواصل مع العملاء، وزيادة الثِّقة بينهم فيما تقدمه من خدماتٍ ومنتجات؛ مما يؤدي إلى إهمال هذا الجانب كُنتاجٍ لقلة الوعي ذاك.
3. نقص الكوادر: تُعاني هذه البنوك من نقصٍ في الكوادر البشرية المؤهلة والمُدرَّبة في المجال الإعلامي البنكي، مما يجعلها غير قادرةٍ على تطوير أقسام الإعلام والعلاقات العامَّة بشكلٍ فعّالٍ فيها.
4. الاستكفاء بالتسويق: تذهب العديد من البنوك اليمنية إلى الاستغناء عن الإعلام بمختلف وسائله، والاكتفاء فقط بالتسويق، دونما إدراكٍ لأهمية الإعلام ودوره في إيصال أعمالها وإنجازاتها ربما للعالم برمته؛ فما

يُعرف بأن التسويق يقوم في الدرجة الأولى على جذب عملاء محليين فقط للبنوك، بينما الإعلام يمكنه جذب عملاء دوليين سواءً من بنوكٍ مراسلة أو وسيطة، شركات خدماتٍ مصرفية، شركات تقنياتٍ بنكية، منظماتٍ إقليميةٍ ودولية، صناديق وجهاتٍ مانحة... إلخ، مما يلاحظ أن إغفال الإعلام يجعل من هذه البنوك تفقد الشيء الكثير والكثير جداً.

5. التوجه نحو الرقمنة: مع التحول الرقمي، تركز البنوك اليمنية أكثر على الخدمات الإلكترونية وتطوير التطبيقات؛ مما يجعلها تعمل على تحسين تلك الخدمات بدلاً من التوجه نحو الإعلام الذي به ستصل إلى جماهير واسعة، وعملاء جدد وأكثر مصداقية.

ولكل هذه الأسباب وغيرها، تحتاج البنوك اليمنية إلى إعادة تقييمٍ لاستراتيجياتها الإعلامية والتسويقية وتطويرها بما يتناسب مع التحديات الحالية، وعدم التغافل عنها؛ الأمر الذي سيجعل هذه البنوك على فقد فوائد كثيرة، كنتاجٍ لمحدودية الرؤى والأفكار والقرارات الغير سليمة والمتخذة من قبلها.

ثالثاً: هل يتعارض الإعلام مع التسويق في العمل البنكي؟!

والإجابة، لا؛ فالإعلام والتسويق كلاهما يلعبان دوراً حيوياً في نجاح البنوك، حيث لكلٍّ منهما أهميةً خاصّة تعتمد على الخطط الاستراتيجية والأهداف المحددة من قبل البنوك أنفسها؛ فالإعلام يساعد في بناء سُمعة البنك، وتعزيز الثقة مع العملاء والمستثمرين، ويلعب دوراً في إدارة الأزمات وحلحلتها، والتواصل الفعَّال مع الجمهور، خاصةً في الأوقات الصَّعبة، كما أنه يساهم في توعية الجمهور حول أحدث المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك، مما يساعد في تعزيز الوعي والمعرفة المصرفية.. أما التسويق فتقوم مهمته الأساسية بالتركيز على جذب العملاء الجدد والاحتفاظ بالعملاء الحاليين من خلال خططٍ واستراتيجياتٍ محددة مثل: تنفيذ الحملات التسويقية، وتقديم العروض الترويجية، ونشر الإعلانات المتنوعة... إلخ، كما أنه يُعزز من القدرة التنافسية للبنك من خلال الترويج للمنتجات والخدمات بشكلٍ فعّال، ويساعد في تحديد احتياجات السوق وتطوير المنتجات والخدمات لتلبية تلك الاحتياجات.

وبشكلٍ عام، يمكننا القول بأن الإعلام قد يكون أكثر أهميةً في بناء الثِّقة والسُّمعة وجذب عملاء دوليين، بينما يعتبر التَّسويق أكثر أهميةً في جذب العملاء المحليين، وزيادة حصة البنك في السوق المصرفية المحلية؛ لذا، فمن الأفضل والأجدى أن تعمل البنوك اليمنية على تكامل كلا الجانبين لتحقيق أفضل النتائج، وأحسن الفوائد والعوائد.

رابعاً: لماذا يخاف موظفو التسويق من الإعلام؟!

وهذا سؤال مُحيرٌ حقيقةً؛ فقد وصل الأمر بقيادات البنوك اليمنية أن رهنت قراراتها في المجال الإعلامي بأيدي مدراء وموظفي إدارات التسويق لديها، حيث يخافون أشد الخوف من العمل الإعلامي كونه - بحسب ما يتخيَّل إليهم - سيصادر جزءاً من أعمالهم أو يزاحمهم في بعضها، بينما في الحقيقة، أن العمل الإعلامي البنكي ينفذ التوجهات الإستراتيجية للبنوك للانطلاق نحو العالمية كهدفٍ رئيسيٍّ واستراتيجي؛ فالإعلام معروفٌ بتوجه نحو الداخل والخارج في آنٍ واحد، بينما التسويق موجهٌ للداخل فقط؛ فالأول أهدافه كبيرة وذات مدلول كبير، وتظل مسموعةٌ وموجودةٌ على مدى سنوات وسنوات، بينما الثاني ينتهي بانتهاء حملاته التسويقية الشهرية أو السنوية أو خلافها.

خامساً وأخيراً.. الإعلام الناجح يساوي بنكاً ناجحاً

وهذه حقيقةٌ ناصعةٌ وواضحة كوضوح الشمس في عليائها، فالإعلام البنكي الناجح يعدُّ عنصراً أساسياً في خطط واستراتيجيات البنوك والمؤسسات المصرفية الكبيرة، لما فيه تحقيق النجاح والنمو المضطرد بصورةٍ مستمرة في الأسواق المصرفية العالمية، وهذا النجاح عائدٌ لا محالة على مجموعةٍ من العناصر الأساسية، والتي نتمنى أن تستفيد منها البنوك اليمنية كتجارب ناجحة في العمل المصرفي، وهي:-

1. استراتيجية إعلامية واضحة: يجب أن تكون هناك خطة إعلامية متكاملة لكل بنكٍ من البنوك اليمنية، تحدد فيها الأهداف والجمهور المستهدف والرسائل المطلوبة.
2. بناء العلامة التجارية: وذلك من أجل صنع وتطوير صورةٍ إيجابيةٍ عن البنك من خلال حملات إعلاميةٍ وتسويقيةٍ تعكس القيم والرؤية والأهداف له.
3. التعاون مع وسائل الإعلام: العمل على إقامة علاقاتٍ جيدة مع الصحفيين ووسائل الإعلام لضمان التغطية الإيجابية للأخبار والفعاليات التي ينفذها البنك.
4. التواصل الفعّال: عبر استخدام قنواتٍ متعددة للتواصل مع العملاء، مثل: الإصدارات الورقية كالصحف والمجلات والتقارير السنوية والبروشورات الدعائية.. وغيرها، والموقع الإلكتروني للبنك، ووسائل التواصل الاجتماعي، والبريد الإلكتروني، لضمان وصول رسائل البنك التي يهدف من ورائها لتحقيق ما يصبوا إليه.
5. المحتوى التثقيفي: من خلال توفير محتوى توعوي وتثقيفي يساعد العملاء على فهم الخدمات المصرفية الجديدة أولاً بأول، وكيفية استخدامها بالشكل الصحيح.
6. الابتكار في الحملات التسويقية: عبر استخدام أساليب إبداعيةٍ وجديدة في تلك الحملات لجذب انتباه الجمهور.
7. التحليل والقياس: وذلك من خلال قياس فعالية الحملات الإعلامية، وتحليل ردود الفعل لضبط الاستراتيجيات وتحسين الأداء بصورةٍ مستمرة.

ومن كل ما سبق، فإن تطبيق هذه العناصر يمكن أن يسهم بشكلٍ كبير في تعزيز الصورة الحقيقية للبنوك اليمنية، وستعمل على زيادة ولاء وانتماء عملائها، ليصبح الإعلام بحق وحقيقة ركناً أساسياً لنجاح أي بنكٍ منها؛ ولكن وللأسف الشديد هذا ما تغفل عنه قيادات تلك البنوك، ربما لتخوفاتٍ عديدة وغير مفهومة؛ ولكنها ستذهب عليهم بفوائد جمَّة وكثيرة؛ فالمجال الإعلامي خصب وذو فوائد عديدة، ولهم في البنوك الإقليمية والعربية والدولية خير مثال؛ فالإعلام هو شقيق الاقتصاد، والعلاقة بينهما تكاملية وتفاعلية، بل وتبادل منافع في المقام الأول والأخير.

الإعلام أداة استراتيجية مهمة لتعزيز قدرة البنوك على التكيف مع التغيرات الطارئة في السوق المصرفية

* كاتب وباحث اقتصادي

تعتبر شركة الخدمات المالية اليمنية (YFS) أو (WENET) من الشركات اليمنية المتخصصة في تقديم خدمات التسويات المالية التي تتم ما بين البنوك والمؤسسات المالية، وذلك من خلال ربط أنظمة البنوك والمؤسسات المالية مع نظام الشركة، حيث تم تأسيس الشركة في العام 2006 وذلك باتحاد 12 بنكا تجاريا في اليمن.

شركة الخدمات المالية اليمنية (YFS-WENET) ودورها الاستراتيجي في تحقيق الشمول المالي

معين أحمد العراسي *

قامت الشركة في العام 2017 بتغيير العلامة التجارية لها إلى WeNet، وذلك في خطوة استراتيجية ضمن إطار توجه الشركة في ذلك الوقت نحو تطوير بنية تحتية مشتركة تساهم في ربط البنوك والمؤسسات المالية بنظام الشركة، وبما يمكن تلك البنوك والمؤسسات المالية من مواكبة التطور لتقديم خدمات مالية شاملة وآمنة لعملائها، والسعي إلى تخفيف أعباء التكلفة التشغيلية على البنوك مما يعود بالفائدة على كافة العملاء .

حقيقة الأمر، أن شركة الخدمات المالية اليمنية (YFS) مرت بمحطات ومراحل صعبة منذ لحظة تأسيسها في العام 2006، إلا أن الشركة تمكنت من تحويل تلك الصعوبات والتحديات التي واجهتها إلى فرص حقيقية تنطلق من خلالها إلى تنظيم وترتيب المشهد العام للمدفوعات الإلكترونية في اليمن، وهو ما يتضح جليا من خلال الاستراتيجية الجديدة التي تسعى الشركة لتنفيذها وذلك من واقع إيمانها الحتمي بأهمية تحديث استراتيجية جديدة تساهم في توحيد المشهد الحالي والمشوه للمدفوعات الإلكترونية في البلاد .

ومن هذا المنطلق، وبالنظر إلى التحركات الجديدة للشركة في إطار التوجه العام لمجلس إدارتها الحالي وفي ظل الدعم الاستراتيجي الذي أعلن عنه البنك المركزي اليمني ممثلا بمحافظ البنك باعتبار الشركة هي الملاذ الآمن لجميع البنوك والمؤسسات المالية ويمكنها أن تلعب دورا حيويا في تحقيق الشمول المالي في البلاد، والعمل على توحيد مشهد المدفوعات الإلكترونية من خلال ربط البنوك والمؤسسات المالية والشركات المزودة لخدمات الهاتف المحمول بنظام الشركة.

ومن هنا كان لزاما توضيح بعض الخطوات والملامح التي يجب على الشركة العمل عليها خلال الفترة القادمة والتي من شأنها أن تساهم في تحسين المشهد العام للمدفوعات وفي تحقيق الشمول المالي في البلاد:

أولاً : نظرا للتوسع الحاصل في تقديم المحافظ الإلكترونية وذلك من خلال التراخيص التي أصدرها البنك المركزي اليمني لتأسيس شركات خدمات مالية تقدم خدمات الدفع الإلكتروني عبر جهاز الهاتف، وفي إطار وجود المبادرات الموجودة حاليا في السوق في بناء وتطوير أنظمة دفع تقدم خدمات وأعمال التسويات المالية وأيضا وجود العديد من التطبيقات التي تقدم خدمات التجارة الإلكترونية في ظل عدم وجود جهة موحدة تقدم خدمات التسويات المالية لتلك المدفوعات بالإضافة إلى تقديم البنوك التجارية لتطبيقات إلكترونية تقدم خدمات الدفع الإلكتروني وغيرها من الحالات التي تجعل سوق المدفوعات الإلكتروني مشوه وغير منظم، فإن تلك الأمور مجتمعة تستدعي قيام الشركة بوضع استراتيجية تستند على إلزام جميع البنوك التجارية التي تمتلك تطبيقات بنكية وتطبيقات النقد الإلكترونية لتلك البنوك وجميع تطبيقات المحافظ الإلكترونية التابعة للمؤسسات المالية مع نظام شركة الخدمات المالية اليمنية (WeNet)، الأمر الذي سيساهم في إيجاد نظام واحد يقوم بتسوية عمليات الدفع الإلكتروني المنفذة عبر أدوات الدفع الإلكتروني المذكورة .

ثانياً: في إطار الخدمات التي يقدمها نظام الشركة والذي يعمل وفق منهجية المعايير الدولية المعتمدة ISO 20022 والتي تعتمد خدماته الحالية على عمليات التحويلات البينية لأدوات الدفع المرتبطة والتي من خلالها يقوم النظام بتسوية عمليات التحويلات من حسابات بنكية إلى حسابات بنكية أخرى أو التحويل من حسابات بنكية إلى حسابات المحافظ الإلكترونية والعكس، وهو ما يجعل حالات الاستخدام التي يقدمها النظام قليلة جدا ولا تخدم استراتيجية الشمول المالي وتجعل مؤشر النمو في حجم المدفوعات الفورية في حدوده الدنيا، وهنا أتوقع قيام الشركة في ظل استراتيجيتها الجديدة بالعمل على هدف عام ضمن تلك الاستراتيجية وهي التخطيط لإيجاد حالات استخدام جديدة تضمن تشجيع العملاء والجهات المقدمة لخدمات الدفع الإلكتروني، يتم من خلالها إطلاق خدمات جديدة تساهم في رفع حجم المدفوعات الفورية في البلاد مثل : مدفوعات التجار من أفراد إلى الشركات (P2B)، الرواتب والأجور من الشركات إلى الأفراد (B2P)، مدفوعات الضرائب والرسوم من الأفراد إلى الحكومة (P2G)، المدفوعات الاجتماعية من الحكومة إلى أفراد (G2P) وغيرها من المدفوعات التي تساعد على رفع حجم المدفوعات الفورية في البلاد، وتشجع جميع مقدمي ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني على الارتباط بنظام المقسم الوطني التابع للشركة.

ثالثاً: في إطار تعدد اللاعبين الرئيسيين في السوق المقدمين لخدمات الدفع الإلكتروني من أنظمة المحافظ الإلكترونية والشركات المزودة لأنظمة خدمات الهاتف المحمول، والتطبيقات الخاصة بالتجارة الإلكترونية، والذين يعتبروا من المشاركين الفاعلين في السوق ويجب استيعابهم كمشاركين غير مباشرين في مجلس إدارة الشركة، وبالنظر إلى المشاركين الحاليين في مجلس الإدارة وهي البنوك التجارية، فمن المتوقع قيام الشركة بإعادة النظر في وضع المساهمين في الشركة وذلك من خلال إعادة تقييم لأسهم الشركة بالشكل الذي يسمح بإدخال لاعبين جدد كمساهمين غير مباشرين في الشركة مثل :شركات المحافظ الإلكترونية، شركات الـ Fintech، شركات الإدخار والإقراض، وهو ما يساهم في تحقيق الرؤية الاستراتيجية نحو تحقيق الشمول المالي وكذلك يساهم في رفع حجم المدفوعات الفورية التي تنفذ عبر نظام المقسم الوطني.

رابعاً: في ظل الاستراتيجية الجديدة للشركة والتي تضمن قيام النظام بتأدية دور المقسم الوطني للمدفوعات الإلكترونية في البلاد، وفي إطار ضبابية الأدوار والمسؤوليات التنظيمية التي تضمن تشغيل عمليات الدفع

الفوري، فمن الضروري قيام الشركة في ظل استراتيجيتها الجديدة بالتركيز على تنظيم الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالنظام وذلك من خلال:

تحديد الأدوار والمسؤوليات المناطة بمالك النظام (Scheme Owner).

تحديد الأدوار والمسؤوليات المناطة بمشغل المقسم (Switch Operator).

خامساً: يعتبر نظام المدفوعات الفورية التابع لشركة WENET من أهم الأنظمة التي تساهم في تحقيق الشمول المالي وذلك لطبيعة الأعمال التي ينفذها النظام والذي يقوم على تسوية لعمليات الدفع الإلكتروني لأنظمة الدفع الإلكتروني المرتبطة به، ولتشجيع الجهات المزودة لأنظمة الدفع الإلكتروني على الاستثمار في الشركة، فمن المتوقع أن تسعى الشركة للعمل على المشاركة وبشكل فاعل في وضع واعداد استراتيجية وطنية للشمول المالي، وذلك عبر تحفيز البنك المركزي على إعداد تلك الاستراتيجية والمساهمة في تنفيذ حملات وطنية توعوية في البلاد حول الشمول المالي وهو ما يجعل الشركة في مركز المسؤولية الملقاة على عاتقها، لما لتلك الاستراتيجية من دافع كبير لمشاركة العديد من اللاعبين الفاعلين في السوق للمساهمة في الشركة والاستفادة من فرص استثمارية حقيقية.

سادساً: يعتبر الاسم التجاري والعلامة التجارية من أهم القرارات التشغيلية لأنظمة المدفوعات الفورية، وذلك من خلال تحديد ما إذا كان النظام سيتم تشغيله تحت علامة تجارية واحدة، وذلك لأهمية الاسم التجاري للنظام على رفع مستوى المعرفة لدى العملاء عند استخدامهم لخدمات النظام . وفي نفس الإطار يمكن أن يكون الاسم التجاري لأنظمة الدفع الفورية مرادفا للمنتج الذي يقدمه النظام، وقد يكون اسم العلامة التجارية منفصلا أو مرتبطا باسم مستعار يكون مرتبطا بقناة معينة.

وبالنظر إلى الإسم التجاري والعلامة التجارية التابعة للشركة، فمن الملاحظ أن الاسم التجاري المستخدم للنظام هو WENET، وهذا الاسم لا يساعد العملاء على معرفة الخدمات التي يقدمها النظام ولا يساعد العملاء على معرفة دور المقسم الوطني وبأنه الاسم الذي يسمح بتنفيذ عمليات فورية بين البنوك والمحافظ . كما أنه لا يوجد تقارب بين الاسم التجاري والعلامة التجارية المستخدمة للخدمات التي يقدمها نظام الشركة .

ومن هذا المنطلق، أتوقع من الشركة إعادة النظر في الإسم التجاري والعلامة التجارية الحالية (WENET)، والنظر في إيجاد إسم تجاري وعلامة تجارية جديدة وواضحة تتناسب مع توجهات واستراتيجية

أتوقع من شركة الخدمات المالية اليمنية (WeNet) إيجاد اسم تجاري وعلامة تجارية جديدة وواضحة تتناسب مع توجهات واستراتيجية الشركة الجديدة وبما يخدم العملاء في استيعاب أن الخدمات التي يقدمها نظام الشركة هي تابعة للمقسم الوطني الوحيد في اليمن

الشركة الجديدة وبما يخدم العملاء في استيعاب أن الخدمات التي يقدمها نظام الشركة هي تابعة للمقسم الوطني الوحيد في اليمن.

سابعاً: من المتوقع وفي إطار توجهات واستراتيجية الشركة نحو رفع حجم المدفوعات الفورية في البلاد، التركيز على تقديم خدمات التراكب وعروض القنوات المتعددة والتي تحسن من معدلات الوصول والاعتماد.

تعتبر خدمات الدفع التراكبية (Digital Overlay Services) والتي تسمح للعملاء الدفع باستخدام رموز الاستجابة السريعة (QR) والذي يسمح للتجار بقبول المدفوعات وتلقي ارباحهم في الوقت الفعلي دون الحاجة للاستثمار في أجهزة نقاط البيع . وتعتبر مثل تلك الخدمات من أهم المؤشرات التي تساهم في رفع حجم المدفوعات الفورية وكذلك تساهم في تحسين معدلات الوصول والاعتماد على تلك الخدمات وهو ما أتوقعه ما ستركز عليه الشركة في الفترة القادمة.

ثامنا: وبالنظر إلى القوانين والتشريعات الخاصة بعمليات الدفع الفوري والتي يجب أن تحدد الإطار العام والتعليمات الخاصة بتسوية المدفوعات الفورية، فإننا نجد أن اليمن لا يزال في مرحلة متأخرة، حيث أن آخر قانون للمدفوعات تم إصداره في العام 2006، وهو ما يتطلب أن تركز عليه الشركة في المرحلة القادمة والتي تتطلب التعاون مع البنك المركزي في تحديث القوانين الخاصة بالدفع الإلكتروني وكذلك تحديث التعليمات والضوابط الخاصة بتسويات عمليات الدفع الإلكتروني التي تتم عبر نظام المقسم الوطني الخاص بالشركة وهو أهم الخطوات التي على الشركة السعي نحو تنفيذها وبما يخدم استراتيجيتها الحالية.

*مدير إدارة المحافظ الالكترونية – بنك اليمن والكويت- ممارس رقمي معتمد (CDFP)

التأمين المصرفي

تعتبر التحالفات الاستراتيجية بين شركات التأمين والبنوك التجارية والإسلامية من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى ظهور التأمين المصرفي، حيث يعاني القطاع المصرفي من نقص وضعف الأداء بسبب التحديات الاقتصادية وعدم مواكبة البنوك للتطورات العالمية في تقديم خدمات مالية متكاملة.

وخلال الآونة الأخيرة شهدت المؤسسات المالية تغييرات كبيرة أثرت على واقع البنوك، من بينها التطورات التكنولوجية وتوفر رؤوس أموال جديدة، مما أدى إلى ظهور عدد كبير من البنوك وزيادة المنافسة في تقديم الخدمات المالية، يتطلب ظهور المنافسين الجدد وابتكار منتجات مالية متكاملة تشمل التأمين لحماية الأموال والممتلكات من المخاطر.

ويعرف التأمين المصرفي بأنه توزيع المنتجات التأمينية عبر القنوات التوزيعية للبنك، مثل التأمين البحري، وتأمين حياة المقترضين، والتأمين الفردي للسيارات، والحياة، والممتلكات، والصحي.

ووفقا لتوجيهات وزارة الصناعة والتجارة بتاريخ 15 /10 /2024 وبموجب قانون الإشراف والرقابة على شركات التأمين رقم 37 لسنة 1992 فقد قضت التوجيهات بإعادة تفعيل إلزامية التأمين البحري في اليمن وفقا للمادة (74) ويمكن القول أن هذه الخطوة تعتبر خطوة جبارة لدعم الاقتصاد الوطني ودعم شركات التأمين، ومن شأن هذه الخطوة أن تساهم في حماية أصول المؤمنين من الضياع نتيجة الأضرار التي

نبيل حُميد*

قد تحدث لهذه الأصول أثناء النقل البحري أو البري من بلد المصدر إلى مخازن المؤمن لهم.

العوامل المساعدة للتأمين المصرفي

هناك مجموعة من العوامل المساعدة على توفير البيئة المناسبة للتأمين المصرفي أبرزها ما يلي:

- انتشار التكنولوجيا الرقمية التي تسهل دمج الخدمات المصرفية والتأمينية.
- تحليل عملاء البنوك حيث يساعد في معرفة احتياجاتهم التأمينية.
- زيادة الشراكة بين البنوك وشركات التأمين والتي تساهم في جذب مزيد من العملاء ونمو السوق.

وتشير البيانات والإحصائيات في أوروبا إلى أن التأمين المصرفي يمثل قناة توزيع مهمة لمجموعة واسعة من منتجات التأمين، على الرغم من أن حصة التأمين المصرفي لا تزال صغيرة نسبياً، حيث تمثل 9% من إجمالي أقساط التأمين في أوروبا، إلا أن اقتصاد التأمين المصرفي بلغ 555 مليار يورو في عام 2024، ومن المتوقع أن يصل إلى 660 مليار يورو بحلول عام 2029، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 3.51% خلال الفترة المتوقعة.

كما بلغ حجم سوق التأمين المصرفي العالمي 1.354 مليار دولار حتى عام 2023، ومن المتوقع أن يصل السوق إلى 1.888 مليار دولار بحلول عام 2028، بمعدل نمو سنوي قدره 5.6% خلال الفترة من عام 2023 حتى عام 2028.

ومن المتوقع أن يعزز القرار نمو التأمين المصرفي في اليمن من خلال إصدار وثائق تأمين بحري في البنوك التجارية والإسلامية.

وتبرز أهمية الإشارة هنا إلى أن لدى الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين شراكات استراتيجية واسعة مع المصارف اليمنية، مثل مصرف اليمن البحرين، بنك الكريمي الإسلامي، بنك سبأ الإسلامي، ولا تزال الشركة تعمل على توسيع هذه الشراكات مع البنوك الإسلامية في اليمن، للاستفادة من نمو التأمين المصرفي في البلاد.

*مدير التعويضات - الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين

الرقابة الداخلية.. المفهوم والأهمية والأهداف

الرقابة الداخلية هي مجموعة من العمليات والسياسات والإجراءات التي تنفذها وتتبعها المؤسسة لضمان تحقيق أهدافها بأفضل الطرق الممكنة وتكمن أهمية الرقابة الداخلية في منع الاحتيال والتلاعب وتحسين الكفاءة وتقليل الأخطاء، كما تهدف الرقابة الداخلية لحماية الأصول، والتأكد من دقة التقارير المالية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح.

علي أحمد الشيخ *

أهداف الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية لها عدة أهداف مهمة، منها:

- حماية الأصول: سواء كانت أصول مالية، بشرية، أو مادية، والتأكد من عدم التلاعب بها أو ضياعها.

- التأكد من دقة المعلومات: من خلال مراجعة السجلات المالية والإدارية بشكل دوري للتأكد من أن كل شيء مضبوط.

- زيادة الكفاءة التشغيلية: تساهم الرقابة الداخلية في تحسين العمليات داخل المؤسسة وتبسيط الإجراءات لتوفير الوقت والموارد.

- الالتزام بالقوانين واللوائح: حيث تضمت الرقابة الداخلية أن كل العمليات والممارسات في المؤسسة متوافقة مع القوانين.

مكونات الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية تتكون من خمسة عناصر رئيسية تعرف بـ COSO Framework، وهي معتمدة على نطاق واسع في العالم كما يلي:

- **بيئة الرقابة (Control Environment):** هي الأساس الذي تُبنى عليه الرقابة الداخلية، وتشمل الثقافة التنظيمية والقيم الأخلاقية للإدارة والموظفين، ويعني ذلك أن الإدارة إذا كانت ملتزمة، فإن باقي الفريق سيكون على نفس النهج.

- **تقييم المخاطر (Risk Assessment):** كل مؤسسة تواجه مخاطر، سواء كانت مالية أو تشغيلية ، وهنا تبرز أهمية دور الرقابة الداخلية في تحديد هذه المخاطر ووضع خطط تقليلها أو منعها تمامًا.

- **أنشطة الرقابة (Control Activities):** السياسات والإجراءات اللي توضع للحد من المخاطر. ومنها على سبيل المثال المراجعات الدورية للسجلات، تقسيم المهام بين الموظفين، وتطبيق تقنيات معينة لمتابعة العمليات.

- **المعلومات والتواصل (Information and Communication):** الرقابة تعتمد على تبادل المعلومات بين جميع المستويات في الشركة، من أعلى قمة الهرم إلى آخر موظف. والتواصل الفعّال يساعد على اكتشاف أي مشكلة بسرعة واتخاذ الإجراءات المناسبة.

- **المراقبة (Monitoring):** الرقابة ليست حاجة تحصل مرة واحدة وتنتهي، بل هي عملية مستمرة يتم خلالها مراقبة الأنشطة بشكل دوري للتأكد من فعالية أنظمة الرقابة والتكيف مع أي تغييرات تحدث في بيئة العمل.

أنواع الرقابة الداخلية

هناك أنواع مختلفة من الرقابة الداخلية، كل نوع يخدم غرض معين في المؤسسة. ومنها:

- **الرقابة الوقائية (Preventive Controls):** هدفها منع الأخطاء أو التلاعب من الأساس قبل حدوثها، مثل وجود كلمة سر قوية على الأنظمة، أو التأكد من وجود توقيعين على الشيكات المالية.

- **الرقابة الكاشفة (Detective Controls):** وتعني مراجعة الحسابات أو التقارير المالية بشكل دوري واكتشاف الأخطاء حتى بعد حدوثها والعمل على تصحيحها في أقرب وقت.

- **الرقابة التصحيحية (Corrective Controls):** وتعني اتخاذ الإجراءات الفورية لتصحيح الأخطاء فور اكتشافها ، مثل تعديل السجلات المالية أو إصلاح أي مشاكل أخرى في العمليات.

أهمية الرقابة الداخلية

تكمن أهمية الرقابة الداخلية في الدور الذي تقوم به ومن ذلك ما يلي:

- منع الاحتيال والتلاعب: وجود أنظمة رقابية جيدة يقلل فرص الاحتيال الداخلي والخارجي.

- تحسين الكفاءة: عندما تكون العمليات مراقبة ومضبوطة، يمكن للمؤسسة أن تعمل بشكل أسرع وأكفأ.

الشفافية: تضمن الرقابة تقديم تقارير دقيقة عن كل شيء يحصل داخل المؤسسة، وهذا مهم جدًا خصوصًا للمستثمرين والمساهمين.

تقليل الأخطاء: تساهم الأنظمة الرقابية في اكتشاف الأخطاء وإصلاحها بسرعة قبل أن تتفاقم وتسبب مشاكل أكبر.

تحديات الرقابة الداخلية

على الرغم من كل الفوائد التي ذكرناها، هناك بعض التحديات التي من الممكن أن تواجه المؤسسات في تطبيق نظام رقابة داخلي فعال، مثل:

- التكلفة العالية: تطبيق أنظمة رقابة فعالة يحتاج لموارد مالية كبيرة، سواء في التكنولوجيا أو تدريب الموظفين.

- المقاومة من الموظفين: بعض الموظفين يمكن أن يعتبروا الرقابة نوعا من التدخل أو انعدام الثقة بهم ، مما يؤدي لمقاومتها.

- تغير البيئة التشغيلية: السوق يتغير بسرعة، وبالتالي المخاطر تتغير، وهذا يجعل النظام الرقابي يحتاج أن يطور نفسه بشكل مستمر.

دور التكنولوجيا في تعزيز الرقابة الداخلية

في ظل التقدم والتطور التكنولوجي المستمر أصبح للتكنولوجيا دور كبير وأساسي في الرقابة الداخلية ويتجلى هذا الدور من خلال استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، في الرقابة الداخلية من خلال التحليلات الواسعة للبيانات ، وأدوات الأتمتة التي تساعد في مراقبة العمليات واكتشاف الأنماط الغريبة التي من الممكن أن تشير لوجود مشكلة.

*مدير إدارة الرقابة الداخلية

تثقيف المؤسسات وخصوصا المؤسسات المالية والبنوك بثقافة الأمن السيبراني كثقافة مصرفية مؤسسية يتطلب توجهات وقرارات من الإدارة العليا لبناء منظومة متكاملة تشمل السياسات، والإجراءات، التوعية والتدريب، والأدوات التقنية لضمان حماية المعلومات الحساسة، والحفاظ على سمعة المؤسسة المالية والأصول التقنية، وهناك مجموعة من البنود التي تعتبر أساسية وتساهم في تعزيز ثقافة الأمن السيبراني في القطاع المالي والمصرفي نوردها كما يلي:

الثقافة السيبرانية في البنوك والمؤسسات المالية

م/ أسامة المطري *

التوعية والتدريب المستمر للموظفين (Training) من خلال:

تدريب شامل: يجب على البنوك تقديم دورات تدريبية متكررة لموظفيها حول أحدث تهديدات الأمن السيبراني وطرق الحماية، بما في ذلك كيفية التعرف على محاولات الاحتيال ورسائل التصيّد(Phishing).

تدريب محاكاة الهجمات: يمكن للبنوك تنظيم تدريبات محاكاة للهجمات السيبرانية (مثل هجمات التصيّد) لتعليم الموظفين كيفية اكتشاف التهديدات المحتملة والتعامل معها بفعالية.

التدريب على خصوصية البيانات: تدريب الموظفين على أفضل ممارسات حماية البيانات الشخصية للعملاء، وتوضيح العقوبات المترتبة على عدم الالتزام بها.

سياسات وإجراءات أمنية واضحة (Policy and Procedures) مثل:

سياسات الاستخدام المقبول: وضع سياسة تنظم كيفية استخدام البريد الإلكتروني، الإنترنت، وأجهزة المؤسسات المالية و البنوك لضمان ألا يتم استخدامها في أنشطة تعرض النظام للخطر.

إجراءات حماية الحسابات: اعتماد إجراءات مثل المصادقة الثنائية (Two-Factor Authentication) وتغيير كلمات المرور بشكل دوري لضمان حماية الوصول إلى الأنظمة.

إجراءات الأمن المتقدم: من المهم اعتماد تقنيات مثل التشفير وحماية البيانات أثناء نقلها عبر الشبكات، وحماية قواعد البيانات الحساسة من الوصول غير المصرح به.

حماية البيانات الشخصية والمالية للعملاء (Data Privacy) من خلال:

تشفير البيانات: التأكد من أن جميع البيانات الحساسة التي يتم تخزينها أو نقلها بين الأنظمة مشفرة، بحيث تبقى غير قابلة للقراءة حتى في حال تعرضت للاختراق.

إدارة حقوق الوصول: تحديد مستويات الوصول للموظفين بحيث يتمكن كل موظف من الوصول فقط إلى البيانات الضرورية لأداء عمله.

إخفاء البيانات: استخدام تقنيات مثل إخفاء البيانات (Data Masking) خاصة عند عرض البيانات الحساسة أو استخدامها في بيئات الاختبار.

بنية تحتية قوية للأمن السيبراني (Cyber Security Infrastructure):

جدران الحماية (Firewall) وأنظمة الكشف عن التسلل (IDS) : يجب أن تكون البنوك مزودة بجدران حماية قوية وأنظمة كشف التسلل لتتبع أي محاولات وصول غير مصرح بها إلى الشبكات الداخلية.

المراقبة والاستجابة المستمرة: استخدام أنظمة مراقبة للشبكة والأجهزة على مدار الساعة (7/24) للتعرف المبكر على التهديدات، واتخاذ إجراءات استباقية.

النسخ الاحتياطي والتعافي من الكوارث: من المهم أن تكون لدى البنوك خطط للتعافي من الكوارث تتضمن النسخ الاحتياطي للبيانات بشكل دوري والاختبار المنتظم لاستعادة الأنظمة في حالات الطوارئ.

الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية (Regulations and Standards) من خلال:

التوافق مع اللوائح و المعايير المحلية و الدولية: يجب على البنوك الالتزام بلوائح مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) ومعايير الأمن للبيانات المالية (PCI DSS) و معايير امن المعلومات و إدارة المخاطر السيبرانية (ISO - NIST) وأي قوانين محلية لحماية البيانات مثل منشورات البنك المركزي.

التدقيق المستمر: إجراء عمليات تدقيق دورية لتحديد أي ثغرات في نظام الأمن وتحديث السياسات والإجراءات بناءً على النتائج.

إبلاغ العملاء بوضوح: إذا تم اكتشاف خرق أمني يمس البيانات الشخصية للعملاء، يجب على المؤسسات المالية والبنوك أن تكون شفافةً وأن يبلغ العملاء بالحادث والإجراءات المتخذة لحماية بياناتهم.

تعزيز الثقافة السيبرانية بين العملاء من خلال:

التوعية عبر القنوات المصرفية: توفير مواد تثقيفية لعملاء المؤسسات المالية و البنوك، مثل تنبيهات الأمان والإرشادات على تطبيقات المؤسسات المالية والبنوك ومواقعهم الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي.

تشجيع العملاء على الحذر: حث العملاء على تجنب مشاركة المعلومات الشخصية عبر الإنترنت، واستخدام طرق المصادقة متعددة العوامل (Multi Factor Authentication)، والتأكد من استخدام قنوات آمنة عند التعاملات المالية.

التعامل مع الحوادث السيبرانية بفعالية: في حال تعرض المؤسسات المالية و البنوك لهجوم أو اختراق، يجب أن يكون هناك خطة تواصل (Communication plan) واضحة وسريعة مع العملاء لإعلامهم بما حدث وما يتم عمله لتصحيح الوضع.

إعداد خطط استجابة للحوادث السيبرانية (Incidents Response Plan) مثل:

خطة استجابة للحوادث (Incidents Response Plan) : يجب أن يكون لدى المؤسسات المالية و البنوك خطة استجابة متكاملة لحالات الطوارئ تشمل التعرف على الحادث، احتوائه، القضاء عليه، والتعافي منه.

تدريب فرق الاستجابة للحوادث السيبرانية (CSIRT): يجب أن يكون هناك فريق استجابة مدرب بشكل جيد على كيفية التعامل مع الحوادث السيبرانية، وضمان تنسيق فعال بين الفرق المختلفة داخل المؤسسات المالية و البنوك.

اختبارات استجابة دورية: إجراء تدريبات دورية لاستجابة ضمن المؤسسات المالية و البنوك للحوادث السيبرانية لقياس جاهزية الأنظمة والفرق للتعامل مع حالات الطوارئ السيبرانية بشكل فعّال.

ختاما، يمكن القول أن تعزيز ثقافة الأمن السيبراني في المؤسسات المالية و المصرفية يعتبر استثماراً أساسياً لحماية البيانات وتعزيز ثقة العملاء، حيث تضمن هذه الثقافة أن يكون جميع الموظفين والأنظمة في مستوى عالٍ من الاستعداد والالتزام للحفاظ على أمن المعلومات.

* رئيس قسم تدقيق تكنولوجيا وأمن المعلومات- بنك اليمن والكويت

الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا..

منظومة تعليمية متكاملة

بدأت الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا نشاطها في عام 2013م بموجب قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم (61) لسنة 2013، كأول مؤسسة تعليم عال متخصصة في مجال الدراسات العليا.

وقد تخرّج من الأكاديمية خلال هذه الفترة تسع دفع وتضم (380/خريجا) من حاملي الماجستير و(243/خريجا) من حاملي درجة دبلوم الدراسات العليا منهم (11/ خريجا) من موظفي البنك المركزي و(25/خريجا) من بقية البنوك في كافة التخصصات.

وفتحت الأكاديمية برنامج الدكتوراه بمساق الأطروحة ابتداء من العام الحالي 2024/2023م تقدم خلاله ورش عمل وحلقات نقاش وتدريبات حول أدوات ووسائل البحث العلمي وفعاليات تهيئ وتعزز قدرة الطالب على إعداد الأطروحة.

مزايا الأكاديمية

- هيئة تدريس يمنية وعربية على مستوى من الكفاءة والخبرة.
- استخدام أحدث الوسائل والتقنيات الحديثة والمتطورة في العملية التعليمية.
- رسوم دراسية مناسبة وبأقساط مريح.
- قاعات دراسية ومعامل حاسبات جهزت وفقا لمعايير الاعتماد الأكاديمي.
- موقع مناسب سهل الوصول إليه.
- التدريس باللغتين العربية والانجليزية.
- اتفاقيات مع البنوك.

وقعت الأكاديمية اتفاقيات تعاون مع كل من بنك التسليف التعاوني والزراعي كاك بنك، بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار وبنك الأمل للتمويل الصغير، تقدم من خلالها الأكاديمية مزايا وتسهيلات للطلاب بغرض تحفيز العاملين فيها على مواصلة التعليم العالي وتعزيز مداركهم العلمية.

وتم مؤخراً إعداد مشروع اتفاقية مع جمعية البنوك اليمنية يتوقع التوقيع عليها خلال الأسابيع القادمة. وهناك تعاون مثمر مع بنوك أخرى منها: البنك العربي وبنك اليمن الدولي وبنك سبأ الإسلامي حيث درس لدى الأكاديمية أعداد من موظفيها.

قيم الأكاديمية

- الجودة- التميز- الملكية الفكرية- النزاهة- الموضوعية- التعاون والشراكة.

معامل الأكاديمية

يوجد في الأكاديمية معامل حاسوب حديثة تحتوي على أجهزة بمواصفات عالية تمكن الطلاب من إنجاز الأبحاث وربط الجانب النظري بالتطبيق العملي.

برامج الأكاديمية

- إدارة أعمال - محاسبة.
- علوم مالية ومصرفية.
- دبلوماسية وعلاقات دولية.
- إدارة مستشفيات.
- تقنية معلومات - شبكات حاسوب.
- قانون عام - قانون خاص.
- لغات - ترجمة.

العنوان: جنوب كلية الشرطة خلف بنك اليمن والخليج - صنعاء.

هاتف: 01-248001 سيار: 775017444

yemenacademy.edu.ye

info@yemenacademy.edu.ye

CAC BANK
بنك التسليف التعاوني والزراعي
Cooperative & Agricultural Credit Bank

Virtual Card

بطاقتك الافتراضية
حمـــــاية عـــــالية

Information Security Management ISO 27001 Certified

8003033
778003033
cacbank.com.ye

YGBnow

معاملاتك المالية صارت أسهل

مع تطبيق الموبايل المصرفي YGBnow

من بنك اليمن والخليج

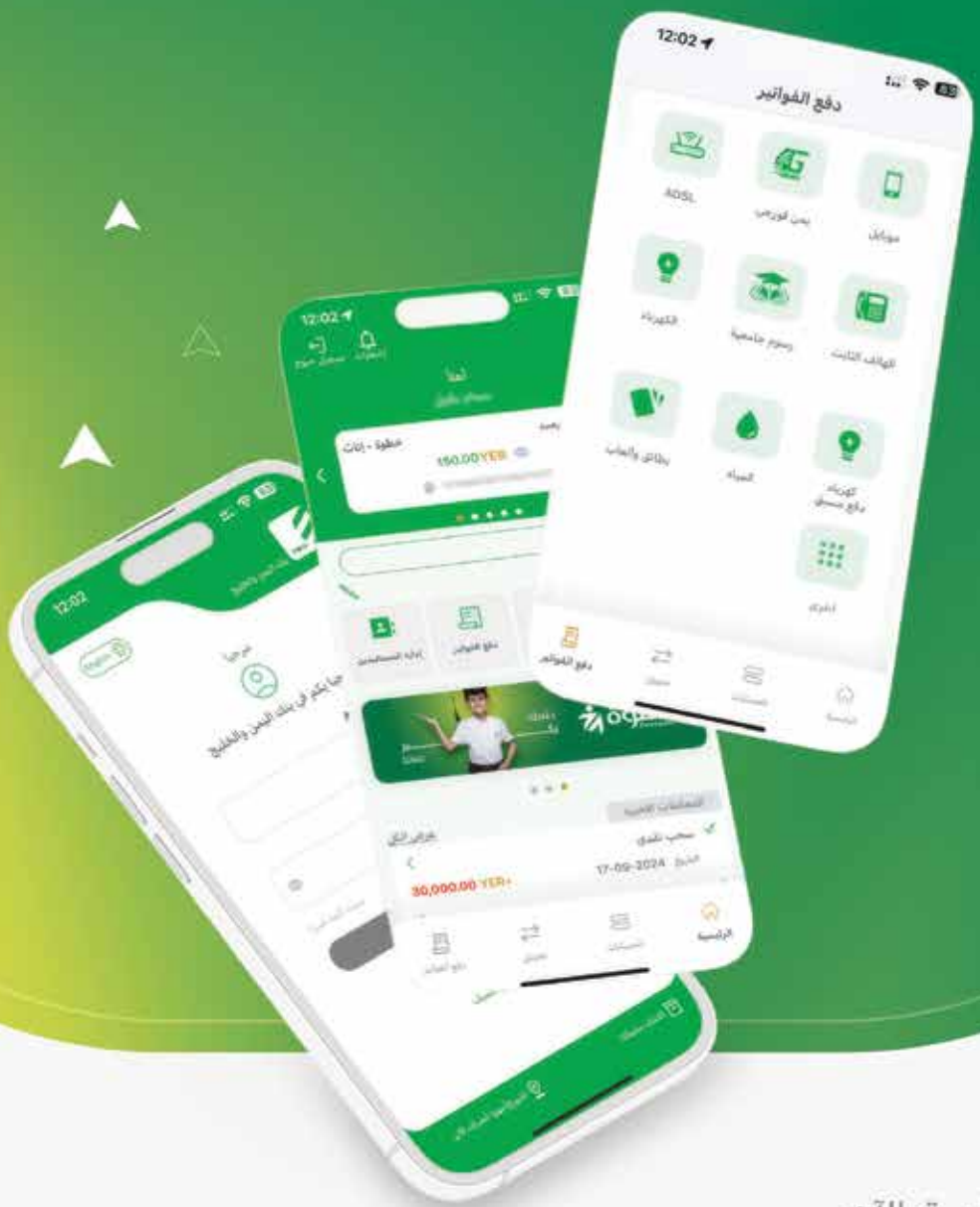

حمـل التطبيـق الآن

بنك اليمن والخليج
Yemen Gulf Bank

YGBYEM | الرقم المجاني 8000414

بنك اليمن الدولي

INTERNATIONAL BANK OF YEMEN

هدفنا واحد

حسابات التوفير والودائع

الدولي موني

البطائق المصرفية

الكول سنتر

الصراف الآلي ونقاط البيع

القروض والتسهيلات

ويسترن يونيون

Western Union

الدولي إكسبرس

ALDAWLI EXPRESS

الإنترنت المصرفي

الحوالات والإعتمادات

IBYYESAXXX

www.ibyemen.com

iby_bank

Call Center
8006000